واقع المساعدات الإغاثية المقدَّمة للنساء والأطفال في قطاع غزة خلال حرب الإبادة

سلسلة التقارير الخاصة رقم (131)

واقع المساعدات الإغاثية المقدَّمة للنساء
والأطفال في قطاع غزة خلال حرب الإبادة

سلسلة تقارير خاصة رقم (131)

إعداد الباحثين: د. غسان أبو حطب، أ. أشرف عبد الله الجرجاوي
متابعة الباحثين: أ. حازم هنية
الاشراف والمتابعة: أ. خديجة زهران، د. عمار الدويك
التحرير والتدقيق لغوياً: أكرم مسلّم

التصميم والطباعة:
شركة ثيرد دايمنشن للتصميم والطباعة

© جميع الحقوق محفوظة لـ:
الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم»، فلسطين

ISBN: 978-9950-401-48-8
رام الله - 2025

لا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب، أو نقله على أي وجه، أو بأي حال، أو بأي طريقة إلا بموافقة مسبقة من الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم».

الهيئة المستقلة
لحقوق الإنسان
ديوان المظالم

سلسلة التقارير
الخاصة

131

واقع المساعدات الإغاثية المقدَّمة للنساء والأطفال في قطاع غزة خلال حرب الإبادة

2025

عناوين مكاتب

الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» - فلسطين

- **المقر الرئيس**

4 شارع الأم تيريزا، رام الله، فلسطين. الرمز البريدي P6009059

هاتف: 2986958 / 2960241 2 970 + فاكس: 2987211 2 970 + ص.ب 2264

البريد الإلكتروني: ichr@ichr.ps الصفحة الإلكترونية: www.ichr.ps

- **مكتب الوسط**

وحدة 302، 16 شارع البلدية، رام الله، فلسطين، P6008326

هاتف: 2989838 2 970 + فاكس: 2989839 2 970 +

- **مكتب الشمال**

نابلس – شارع فيصل الرئيسي بجانب محطة التميمي
عمارة التكافل - ط 2

هاتف: 2335668 9 970 + فاكس: 2366408 9 970 +

- **مكتبا الجنوب**

الخليل- رأس الجورة - بجانب دائرة السير – عمارة حريزات – ط 1

هاتف: 2295443 2 970 + فاكس: 2211120 2 970 +

بيت لحم - عمارة نزال - ط 2 - فوق البنك العربي

هاتف: 2750549 2 970 + فاكس: 2746885 2 970 +

- **مكاتب غزة**

جرى تدميرها من قبل قوات الاحتلال في قطاع غزة اثناء العدوان

المحتويات

مقدمة 7

منهجية إعداد التقرير 9

أولًا: السياق العام: النساء والأطفال في قطاع غزة - حقائق وأرقام تُخفي خلفها واقعًا كارثيًا 11

ثانيًا: الإطار النظري: التأصيل التّشريعي للمساعدات الإنسانية 15

ثالثًا: المبادئ التي تحكم المساعدات الإنسانية 19

رابعًا: النزاهة في العمل الإنساني 22

خامسًا: المساعدات الإنسانية: الواقع والتحديات 23

سادسًا: مستوى الشراكة والتنسيق بين مقدمي المساعدات الإنسانية 35

سابعًا: السياقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتأثيرها على المساعدات الإنسانية 39

ثامنًا: حوكمة المساعدات الإنسانية 42

تاسعًا: النتائج 45

عاشرًا: التوصيات 49

المراجع 54

الملاحق 57

مقدمة

منذ اندلاع حرب الإبادة الجماعية على قطاع غزة في السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023، تواجه فلسطين أزمة إنسانية غير مسبوقة من حيث حجم الدمار، واتساع نطاق النزوح، وتشابك الاحتياجات السكان المدنيين الأساسية. وقد أنهكت هذه الحرب الفاعلين المحليين والدوليين، في وقت باتت فيه المساعدات الإنسانية المخصصة للنساء والأطفال في قلب اهتمام مختلف مكونات المجتمع الفلسطيني، والوكالات الأممية، والمنظمات الإنسانية الدولية. إلا أنّ القيود القانونية والإجراءات العملياتية المفروضة على إيصال المساعدات حالت دون وصولها الفعلي إلى المستحقين، مما ينذر بمضاعفات خطيرة على المستويات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية، ويزيد من هشاشة أوضاع النساء والأطفال على وجه الخصوص.

استنادًا إلى بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني قُدِّر عدد الشهداء من الأطفال بـ 18.000 ألف طفل، ومن النساء بـ 12.400 امرأة، كما بلغ عدد شهداء الطواقم الطبية 1411 شهيدًا، والدفاع المدني 113 شهيدًا، كما بلغ عدد المفقودين من الأطفال والنساء 4700.[1] كما أفاد تقرير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) باستشهاد 479 من مقدّمي المعونات الإنسانية منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023. ويشمل هذا العدد 326 موظفًا من موظفي الأمم المتحدة، و48 من موظفي جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، وثلاثة من اللجنة الدولية للصليب الأحمر و102 من الموظفين العاملين لدى منظمات إنسانية أخرى. وفي سياق تعزيز إدارة الأمن والسلامة للعاملين في المجال الإنساني، أعيد تشكيل منظومة الإدارة الأمنية للأمم المتحدة بعد تفجيرات بغداد عام 2003، وتم إنشاء إدارة الأمم المتحدة لشؤون الأمن والسلامة (UNDSS) تحت إشراف الوكيل العام، حيث تتولى هذه الإدارة مسؤولية التوجيه التنفيذي وحماية سلامة موظفي الأمم المتحدة المدنيين وعائلاتهم.[2]

1 https://www.pcbs.gov.ps/site/lang__ar/1405/Default.aspx.

2 لقاء أبو عجيب، تقرير آليات ووسائل حماية العمل الإنساني بين النظرية والتطبيق، آب/ أغسطس 2014، ص 36.

يسلّط هذا التقرير الضوء على واقع المساعدات الإنسانية، خصوصًا المقدّمة للنساء والأطفال، منذ بداية حرب الإبادة وحتى تاريخه، مع تحليل التحوّلات التي شهدها حجمها ونوعيتها في ظلّ التغيرات الدراماتيكية للسياقات الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية الجارية في قطاع غزة. يهدف التقرير إلى رسم صورة أوضح وأشمل لواقع المساعدات الإنسانية المقدمة للنساء والأطفال خلال حرب الإبادة في قطاع غزة من خلال تحليل مدى توافقها مع المبادئ الإنسانية، واقتراح حلول عملية تضمن العدالة والكرامة والفعالية في تقديم الدعم، إلى جانب تحليل أدوار الفاعلين المحليين والدوليين ارتباطًا بمبادئ حقوق الإنسان والنزاهة.

تكمن أهمية التقرير في توثيق الاستجابة الإنسانية في واحدة من أكثر الأزمات تعقيدًا، وتسليط الضوء على مدى التزام الأطراف المختلفة بالنهج القائم على حقوق الإنسان، كما تتجلى أهميته في تظهيره واقعَ المساعدات الإنسانية المقدمة للنساء والأطفال في خضم حرب الإبادة بأدواتها المختلفة (القصف-التجويع-المرض).

خلص التقرير إلى مجموعة من النتائج، أبرزها أن مستويات الشراكة والتنسيق بين مختلف الفاعلين في حقل العمل الإنساني لم ترقَ لمستوى الكارثة الإنسانية المتفاقمة، بسبب عدم وجود قاعدة بيانات موحَّدة، وعدم وجود سلة معايير موحَّدة لدى الفاعلين كافة، مما يساهم بتوسيع مساحات اللاعدالة في توزيع المساعدات، هذا إلى جانب التدخلات السياسية والأمنية في إدارة مراكز النزوح، ووجود مراكز نزوح عشوائية لا تخضع لرقابة مجتمعية ودولية، واعتماد الأونروا و(WFP) منظومةَ المندوبين «المخاتير» كنقاط لتوزيع المساعدات وهؤلاء بعيدون عن بيئة العمل الإنساني، مما أفسح المجال لظهور حالات من الفساد والزبائنية والمحسوبية في توزيع المساعدات الإنسانية وعدم احترام خصوصية النساء والأطفال وذوي الإعاقة وكرامتهم.

خَلُص التقرير إلى مجموعة من التوصيات، أهمها: ضرورة العمل الجمعي على ردم الفجوة التمويلية الخاصة بخطط الاستجابة الإنسانية من خلال وجود استراتيجية وطنية لإدارة المساعدات الإنسانية تستجيب لاحتياجات النساء والأطفال ومختلف الفئات، وتتكامل مع الاستراتيجية الوطنية للتنمية. وتفعيل دور هيئات تنسيق مساعدات المانحين وتعزيز دور مجموعات العمل العنقودية (clusters) لما تشكّله من أداة ومنصة تنسيقية ضرورية، وتفعيل منصة اللوجستيك التي استحدثت في الحرب وتوسيع دائرة مستخدميها من مقدمي المساعدات الذين لا قدرة لديهم على الشراء من الخارج. وضرورة حماية العاملين في الحقل الإنساني، حيث تنص المواد من 55 – 62 من اتفاقية جنيف الرابعة على حماية أفراد الإغاثة الإنسانية خلال تأديتهم المهمات التي تقع على عاتقهم، وبالتالي يُحظر على جميع أطراف النزاع القيام بأيّ عمل يهدد حياة أيّ من أولئك الذين يقدّمون الخدمات الإنسانية أو سلامتهم.

منهجية إعداد التقرير

اعتمد هذا التقرير على توظيف المنهج الكَيفي، وتوظيف النُهج القائمة على حقوق الإنسان والنزاهة أثناء جمع البيانات وتحليلها؛ حيث يَستتبع هذا النهج الاهتمام الواعي والمنهجي بحقوق الإنسان في جميع جوانب المساعدة الإنسانية هنا، وهو إطار مفاهيمي لعملية التنمية البشرية التي تستند بشكل معياري إلى المعايير الدولية لحقوق الإنسان وموجهة عمليًا نحو تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ويهدف النُهج القائم على حقوق الإنسان إلى تمكين الناس (أصحاب الحقوق) من إعمال حقوقهم وتعزيز الجهود الحكومية والدولية (المكلّفين بأداء الواجبات) في الامتثال لالتزاماتهم وواجباتهم المتعلقة بحقوق الإنسان. ولأغراض إعداد هذا التقرير، تم تبني هذا النهج بحيث يمثل الإطار الناظم للفاعلين المحليين والدوليين كافة، والكيانات المكلفة بتقديم المساعدات الإنسانية للنساء والأطفال في ظل حرب الإبادة الجماعية والتطهير العرقي، وكذلك المستفيدين كونهم أصحاب الحق في تلقي المساعدات بما يكفُل صون كرامتهم.

أدوات البحث

- المقابلات الفردية: تضمّ الموظفين العاملين في المؤسسات المحلية والدولية والأممية، والعاملين في مجال المبادرات الفردية، ومدراء منظمات ومسؤولي برامج ومشاريع المساعدات الإنسانية.

- مجموعات التركيز: تضمّ المستفيدين من المساعدات (النساء والأطفال، الأمهات، الحوامل، النساء المعيلات، ذوو الإعاقة، المراهقات/المراهقون، أمهات حديثات الولادة والخُدج وغيرهم)، ومقدمي المساعدات من المنظمات الأهلية والدولية والأممية.

- تحليل الوثائق: تقارير المؤسسات الأهلية والدولية - تقارير المنظمات الأممية - تصريحات رسمية - تغطيات إعلامية موثوقة -بيانات رقابية.

أولًا: السياق العام:
النساء والأطفال في قطاع غزة – حقائق وأرقام تُخفي خلفها واقعًا كارثيًا

استهدفت حرب الإبادة البنى والهياكل والعلاقات الاجتماعية في أُطرها التقليدية، إذ تمخض عن هذه الحرب عدد كبير من النساء الأرامل واليتامى وذوي الإعاقة. مما فرض على النساء تحديدًا أدوارًا اجتماعية جديدة تتمثل في إعالة الأسرة والأبناء، وحمايتهم وتوفير الطعام والغذاء لهم في ظلّ عدم توفرهما.

كما زادت من الأعمال الشاقة الواقعة على كاهلهن التي لا تتناسب مع طبيعة بنيتهن كمًّا ونوعًا، يترافق ذلك مع انعدام جميع مقومات الحياة، ويشمل تقطيع الأخشاب لإعداد الطعام، والوقوف في طوابير طويلة لنقل المياه، بالإضافة إلى مخاطرتهن العالية بحياتهن لتوفير لقمة العيش.

كما أُجبرت آلاف النساء على النزوح مرات عدّة، مما أسهم في خلق تحوّلات في مواقع النساء سواء داخل أسرهن أو في سياقهن الاجتماعي الأوسع، نظرًا إلى إجبارهن على القيام بوظائف جديدة فُرضت عليهن، في ظلّ فقدانهن السيطرة على أبنائهن، وفقدانهن خصوصيتهن في حيّز النزوح، الذي أسقط الحدود الاجتماعية والأسرية إلى حدّ بعيد.

فقد نزح ما يزيد عن 714,000 فلسطيني في غزة بين 18 آذار/مارس و1 تموز/يوليو2025. ومع انعدام وجود الأماكن الآمنة، لجأ الكثير من الناس إلى مواقع مكتظة لالتماس المأوى فيها، وإلى مراكز الإيواء المؤقتة والبنايات المتضررة والشوارع والمناطق المفتوحة. وبات الناس محصورين في أماكن تتضاءل باستمرار. فحتى يوم 2 تموز/يوليو، كان 85 في المائة من أراضي قطاع غزة مصنَّفًا كمناطق عسكرية إسرائيلية أو تخضع لأوامر النزوح (التي تتداخل مع بعضها بعضًا إلى حدّ كبير).[3]

3 تقرير (OCHA)، مرجع سابق.

علاوة على أن الازدحام الشديد الذي فاق القدرة الاستيعابية لكلّ حيّز نزوح، سواء في الشوارع أو المدارس أو منازل الأقارب، وَضَع النساء تحت ضغط كبير في مواضيع عدّة، مثل ارتدائهن الحجاب طوال الوقت، أو التقليل قدر المستطاع من مأكلهن ومشربهن تفاديًا لاستخدام المراحيض والوقوف في صفوف الانتظار أمام أعين الناس، وكذلك النوم في كثير من الأحيان على الأرض لتوفير بعض المساحة أو ما توفر من الفراش والملابس لأطفالهن، كما عايشت النساء الحوامل ظروفًا قهرية صعبة أثناء ولادتهن بدون تخدير، وبدون أيّ رعاية صحية أو تعقيم.[4]

بلغ عدد الأطفال المعتقلين 1055 طفلًا، وقد تعرضوا لشتى أصناف الانتهاكات المخالفة للقانون الدولي واتفاقية حقوق الطفل، كما كشفت التقديرات أن 39.384 طفلًا في قطاع غزة فقدوا أحد والديهم أو كليهما، بينهم 17.000 طفل حُرموا من كلا والديهم، كما كشف تقرير صادر عن (OCHA) عن واقع كارثي عاشه أطفال قطاع غزة ذوو الإعاقة، حيث بلغ إجمالي الإصابات ذات الإعاقات الدائمة 7.065 طفلًا، بينهم مئات فقدوا أطرافهم أو بصرهم أو سمعهم، كما سجلت 846 حالة بتر في صفوف الأطفال. وقد أدى سوء تغذية الأطفال إلى تشوهات عظمية وصعوبة في التئام الجروح، كما يُحاصر خطر الموت 7700 طفل من حديثي الولادة الذين يعانون من نقص الرعاية الطبية.

شهد قطاع غزة عودة لتفشي فيروس شلل الأطفال في تموز/ يوليو 2024 نتيجة الأوضاع الصحية الكارثية، مما حدا بمنظمة الصحة العالمية -بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة ووزارة الصحة الفلسطينية- لتنفيذ ثلاث جولات تطعيم ضد الفيروس للأطفال من سن 0 وحتى 10 سنوات. واستهدفت الجولة الثالثة فقط 602.795 طفلًا بسبب تقييد الاحتلال إدخالَ التطعيمات. كما من المتوقع تسجيل 71.000 حالة سوء تغذية حاد في صفوف الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6-59 شهرًا خلال الفترة الممتدة من نيسان/ أبريل 2025 إلى آذار/ مارس 2026.

وكشفت التقارير بأن 16.500 امرأة حامل ومُرضع تحتاج إلى العلاج بسبب سوء التغذية الحادّ، كما تواجه 13.901 امرأة فلسطينية واقعًا مأساويًا بعد فقدان أزواجهن ليصبحن المعيلات الوحيدات لأسرهن. وتفيد بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بأن 330.500 وحدة سكنية تضررت في الحرب، و68.918 وحدة سكنية دُمرت بالكامل، مما أدى إلى تشريد مئات الآلاف من النساء والأطفال، حيث تكابد النساء تحديات مضاعَفة لتأمين احتياجات

4 مادلين الحلبي «نساء غزة خلال الإبادة»، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، https://www.palestine-studies.org/ar/node/1655116

أسرهـن واحتياجاتهـن مـن الغـذاء والمـاء والكسـاء والـدواء والمـأوى، إضافـة إلى أعبـاء رعايـة الأطفال وكبـار السـن في أسرهـن في ظـلّ انعـدام أبسـط درجـات الحمايـة والخصوصيـة لهـن.[5]

كـما سـاهمت سياسـة التجويـع -كجريمـة حـرب متعمـدة يرتكبهـا الاحتـلال- في إصابـة مئـات النسـاء بسـوء التغذيـة لا سـيما الحوامـل. يُعتـبر تعمُّـد تجويـع المدنيـين كوسـيلة حـرب، بحرمانهـم مـن ضرورات البقـاء الأساسـية، جريمـة حـرب وفقًـا للـمادة 8 (2) (ب) (25) مـن النظـام الأسـاسي للمحكمـة الجنائيـة الدوليـة ومـادة 54 (1) مـن البروتوكـول الإضـافي الأول لاتفاقيـات جنيـف. تحظُـر هـذه المـواد التجويـع كوسـيلة حـرب، ويُعـد اسـتخدامه ضـد المدنيـين جريمـة إبـادة جماعيـة إذا كان يهـدف إلى تدمـير مجموعـة قوميـة، أو إثنيـة أو دينيـة كليًـا أو جزئيًـا.[6]

أمـا الأطفـال الفلسـطينيون في قطـاع غـزة فيتعرّضـون لشـتى صنـوف العـذاب والقهـر، يتمثّـل ذلك بالقتـل الجماعـي بـلا هـوادة، والإصابـات والإعاقـات الجسـيمة التـي تـترك أثـرًا دائمًـا في أجسـادهم وأرواحهـم. ويُجـبر الأطفـال عـلى تـرك منازلهـم والتـشرّد، ويُحرمـون مـن أبسـط حقوقهـم في التعليم والرعايـة الصحيـة. يحـدث ذلـك كلّـه بينـما يعايشـون معانـاة يوميـة لا نهايـة لهـا في ظـلّ انعـدام أدنى مقومـات الحمايـة والإنسـانية.

يعـاني الآلاف مـن أطفـال غـزة مـن إصابـات بالغـة جـراء القصـف العشـوائي والانفجـارات الناتجـة عـن الأسـلحة الفتاكـة التـي تسـتخدمها قـوات الاحتـلال الإسرائيـلي، شـملت هـذه الإصابـات بـتر الأطـراف، وتشـوهات، وحروقًـا، وإصابـات في العمـود الفقـري تـؤدي إلى الشـلل أو العجـز الحـركي، بالإضافـة إلى إصابـات دماغيـة تؤثـر عـلى الإدراك والسـلوك. كـما فقـد العديـد مـن الأطفـال بصرهـم أو تأثّـرت رؤيتهـم، مـا يعيـق قدرتهـم عـلى التعلّـم والحيـاة اليوميـة.[7] وقـد أفـادت المديـرة التنفيذيـة لمنظمـة الأمـم المتحـدة للطفولـة (اليونيسـف) كاثريـن راسـل، في إحاطـة قدمتهـا لمجلـس الأمـن التابـع للأمـم المتحـدة في 16 تموز/يوليـو، بـأن التقاريـر تشـير إلى أن أكـثر مـن 17,000 طفـل قُتلـوا، وأن 33,000 آخريـن أُصيبـوا في غـزة عـلى مـدى 21 شـهرًا، وهـو مـا يعـادل مقتـل صـف دراسي يضـم 28 طفـلًا يوميًـا في المتوسـط.[8]

5 علا عوض، رئيسة الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيانات صحافية، عشية يوم المرأة العالمي «لأجل جميع النساء والفتيات: الحقوق، والمساواة، والتمكين»، 6-3-2025. https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=5937.

6 المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ورقة حقائق "سياسة التجويع الإسرائيلية في ظل الإبادة الجماعية: كيف تتأثر النساء والفتيات في شمال غزة؟"، آب/ أغسطس،2024.

7 .المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، بيان صحافي:» أطفال قطاع غزة في مواجهة حرب الإبادة الجماعية: واقع مأساوي في يوم الطفل العالمي،20 تشرين الثاني/ نوفمبر، 2024.

8 https://www.ochaopt.org/ar/content/humanitarian-situation-update-307-gaza-strip

ثانيًا: الإطار النظري
التأصيل التّشريعي للمساعدات الإنسانية

وَرَد تعريف المساعدات الإنسانية في بعض الصّكوك الدولية التي يمكن إجمالها بالآتي:

أ. تعريف الأمم المتحدة للمساعدات الإنسانية

تناولت هيئة الأمم المتحدة تعريف المساعدات الإنسانية من خلال اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات،[9] في آذار/ مارس 2003، حيث عُرّفت المساعدات الإنسانية بأنها «معونة تقدم لسكان متضرّرين، ويقصد بها في المقام الأول السعي إلى إنقاذ الأرواح والتخفيف من معاناة السكان المتضررين بالأزمة،

ويتعين أن يكون تقديم المساعدات الإنسانية وفقًا للمبادئ الإنسانية ومبدأي الحياد والنزاهة».[10]

وقد جاء تعريف منظمة الأمم المتحدة للمساعدات الإنسانية أيضًا من خلال مجلس حقوق الإنسان في دورته السابعة والعشرين حيث عرَف المساعدة الإنسانية بأنها «معونة تقدم إلى السكان المنكوبين بطريقة تمتثل للمبادئ الإنسانية الأساسية المتمثّلة في الحسّ الإنساني والنزاهة والحياد».

وقد تم تصنيفها إلى مساعدات مباشرة ومساعدات غير مباشرة، ودعم الهياكل الأساسية بناء على درجة الاتصال بالسكان المنكوبين، فالمساعدة المباشرة تتمثل في توزيع السلع والخدمات

9 أنشئت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات عام 1992 استجابة لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة. رقم 1991/182/46، الذي دعا إلى تعزيز تنسيق المساعدات الإنسانية.

10 المبادئ التوجيهية المتعلقة باستخدام الأصول الدفاعية العسكرية والمدنية لدعم الأنظمة الإنسانية للأمم المتحدة في حالات الطوارئ المعقدة (اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات) آذار/ مارس، 2003.

على السكان المنكوبين وجهًا لوجه، أما المساعدة غير المباشرة فهي المساعدة التي يقل فيها الاتصال بالسكان درجة واحدة على الأقل، وتشمل أنشطةً عدّة منها نقل سلع الإغاثة أو عاملي الإغاثة، أما دعم الهياكل الأساسية فينطوي على تقديم خدمات عامة من قبيل إصلاح الطرق وإدارة المجال الجوي وتوليد الطاقة وغيرها.[11]

ويَحظر القانون الدولي الإنساني بشكل قاطع استخدام التجويع كسلاح حرب كما جاء في المادة 54 من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف،[12] كما تحظر المادة 14 من البروتوكول الإضافي الثاني مهاجمة أو تدمير أو إزالة أو جعل الأشياء التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين (مثل المواد الغذائية، والمناطق الزراعية، ومصادر المياه) غير صالحة للاستخدام.[13]

ب: تعريف معهد القانون الدولي للمساعدات الإنسانية[14]

عرَف معهد القانون الدولي المساعدات الإنسانية بأنها «جميع الأفعال والنشاطات والموارد البشرية والمادية اللازمة لتقديم السلع والخدمات ذات الطابع الإنساني حصرًا والضرورية لبقاء ضحايا الكوارث وسدّ احتياجاتهم الإنسانية». وهنا تجدر الإشارة إلى أن هذا التعريف قد احتوى على بعض المصطلحات مثل (السلع، الخدمات، إضافة إلى مفهوم الكارثة). وقد أوضح (معهد القانون الدولي) من خلال اللجنة السادسة معنىً لكل هذه المصطلحات، وحسبما ورد في التّعريف أعلاه فإنه يُقصد «بالسلع» المواد الغذائية ومياه الشرب والإمدادات الطبيّة والمعدات والوسائل اللازمة لتوفير الإيواء والأغطية والفراش والسيارات وجميع السلع التي لا غنى عنها من أجل بقاء ضحايا الكوارث وسدّ احتياجاتهم الأساسية، ولا يشمل هذا المصطلح الأسلحة والذخائر أو أية معدات عسكرية.

أما «الخدمات» فيقصد بها وسائل النقل وخدمات البحث عن المفقودين والخدمات الطبية والمساعدات على الأصعدة الدينية والروحية وجميع الخدمات الأخرى الضرورية لبقاء ضحايا الكوارث وسدّ احتياجاتهم الإنسانية.

أما مصطلح «الكارثة» فيقصد به -وفقًا لمعهد القانون الدولي-الأحداث المفجعة التي تُعرّض

11 كاظم، علي. ماضي، قاسم. (2016). المساعدات الإنسانية دراسة في ضوء القانون الإنساني الدولي. مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، (3)، ص 364.

12 https://ihl-databases.icrc.org/en/ihl-treaties/api-1977/article-54

13 https://ihl-databases.icrc.org/en/ihl-treaties/apii-1977/article-14

14 كاظم، علي. ماضي، قاسم. (2016). المساعدات الإنسانية دراسة في ضوء القانون الإنساني الدولي. مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، (3)، ص 363.

للخطـر حيـاة وسـلامة السـكان المدنيـين الصحيـة والبدنيـة وحقهـم في عـدم التعـرّض للمعاملـة القاسـية أو اللاإنسـانية أو المهينـة أو المسـاس بالحقـوق الإنسـانية الأساسـية أو الاحتياجات الأساسـية لهـم، سـواء كانـت لأسـباب طبيعيـة (كالـزلازل والبراكـين والعواصـف الشـديدة والأمطـار الجارفـة والفيضانـات والانهيـارات الأرضيـة والجفـاف والحرائـق والمجاعـات وانتشـار الأوبئـة) أو الكـوارث ذات المنشـأ التكنولوجـي التـي مـن صُنـع الإنسـان (الكـوارث كيميائيـة المصـدر أو الانفجـارات النوويـة) أو الناتجـة عـن النزاعـات المسـلحة أو العنـف (كالنزاعـات المسـلحة الدوليـة أو الداخليـة والاضطرابـات الداخليـة أو العنـف والأعـمال الإرهابيـة).

مـن الجديـر بالذكـر أن العديـد مـن الاتفاقيـات الدوليـة تناولـت مصطلـح الكارثـة، وقـد تعـددت تعاريفهـا، حيـث عرفتهـا اتفاقيـة تامبـير لعـام 1998 بأنهـا «حـدوث خلـل خطـير في حيـاة مجتمـع مـا، مـما يشـكل تهديـدًا واسـع النطـاق لحيـاة البـشر أو صحتهـم أو ممتلكاتهـم أو البيئة، سـواء كان ذلـك الخلـل ناجـمًا عـن حـادث أو سـبب طبيعـي أو نشـاط بـشري، وسـواء حـدث بصـورة مفاجئـة أو تطـور نتيجـةَ عمليـاتٍ معقـدة طويلـة الأجـل»،[15] كـما عرّفتهـا الاتفاقيـة الإطاريـة للمسـاعدة في مجـال الحمايـة المدنيـة للعـام 2000 بأنهـا: «كل وضـع اسـتثنائي يمكـن أن يُلحـق ضررًا بالحيـاة أو بالأمـلاك أو البيئـة».[16]

وهناك جملة من الخصائص والشروط التي تحكم العمل الإنساني، وهي باختصار:

1. مسـاعدة الأفـراد والجماعـات الذيـن يعانـون الضائقـة الماديـة أو العقليـة بسـبب النـزاع المسـلح.
2. التركيـز في حالـة النـزاع المسـلح عـلى الأشـخاص الأكـثر ضعفًـا أو الجماعـات ممـن هـم تحـت رحمـة العـدو.
3. الدفـاع عـن الفـرد مـن جميـع النواحـي، وليـس عـن طريـق إنقـاذ الأرواح وتخفيـف المعانـاة فقـط لكـن أيضًـا الحفـاظ عـلى كرامـة المحتاجـين.
4. البـدء بالعمـل مـن حالـة الاسـتعجال والاسـتمرار حتـى يتـم التوصـل إلى حـلّ عـلى المـدى الطويـل وإعـادة تشـكيل المجتمـع المـدني المحـلي.

15 المادة (١) ف ٦ من اتفاقية تامبير المتعلقة بتقديم موارد الاتصالات السلكية واللاسلكية للحد من الكوارث وعمليات الإغاثة لعام ١٩٩٨

16 المادة (١) ت من الاتفاقية الاطارية للمساعدة في مجال الحماية المدنية لعام 2000.

أما شروط العمل الإنساني فهي:

1. الوصول إلى ضحايا النزاع المسلح، وهذا ليس شرطًا لحماية الضحايا في توزيع مواد الإغاثة وإنما هو شرط أساسي لإجراء تقييم أولي للأوضاع والاحتياجات الحيوية.

2. الحوار مع السلطات، وهنا الحوار مع السلطات أمر ضروري ليس فقط للحفاظ على إمكانية الوصول إلى المناطق الخاضعة لسيطرة السلطات، لكن من أجل حماية الأفراد من سوء السلوك من جانب القوات المسلحة.

3. السيطرة على سلسلة العمل الإنساني، ويعني المحافظة على إيصال المساعدات الإنسانية إلى الضحايا المدنيين ومنعها من الوصول إلى المتحاربين.[17]

17 فينك روزباك، العمل الإنساني في النزاعات المسلحة: الفرص والعقبات مجلة الطب وبقاء العالمية، المجلد ١، العدد ٤، كانون الأول/ ديسمبر، 1994.
ينظر: chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://assets.publishing.service.gov.uk/media/5f1700e7d3bf7f596d94f8de/dcdc_legal_aide_memoire_law_armed_conflict_jsp381.pdf
وينظر: https://ar.guide-humanitarian-law.org/content/article/5/mbdy-nsnyw

ثالثًا: المبادئ التي تحكم المساعدات الإنسانية

مبدأ الإنسانية

يعني مبدأ الإنسانية -كما يحدده النظام الأساسي للصليب الأحمر- تدارك معاناة البشر وتخفيفها في جميع الأحوال، ويستهدف حماية الحياة والصحة وضمان احترام الإنسان.[18]

وقد عرفت محكمة العدل الدولية في حكمها الصادر في قضية الأنشطة العسكرية وشبه العسكرية في نيكاراغوا «الإنسانية» بأنها «تخفيف معاناة الأفراد وحماية حياتهم وحفظ صحتهم واحترام شخص الإنسان». ويفرض مبدأ الإنسانية أن تشتمل المساعدات الإنسانية على السلع والخدمات الضرورية لبقاء السكان، وأن يتم توفيرها إلى المدنيين المحرومين من الضروريات الأساسية للحياة نتيجة النزاع وأن يكون الغرض من تلك المساعدات هو تخفيف المعاناة البشرية وحماية الحياة والصحة والكرامة الإنسانية، وبالتالي يُنتهك هذا المبدأ حينما يكون الهدف من المساعدات الإنسانية هو تقديم الدعم المباشر أو غير المباشر لأحد أطراف النزاع.[19]

مبدأ الحياد

جاء التأكيد على مبدأ الحياد في المساعدات الإنسانية في العديد من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومنها قرار1988/131/43، الذي جاء ليشجع على اتخاذ موقف بشأن النزاع الموجود حيث نص «... يجب أن تكون مبادئ ... والحيدة ... فوق كل اعتبار لدى جميع من يقدمون مساعدة إنسانية».[20]

18 كاظم، علي، ماضي، قاسم، مرجع سابق، ص376.

19 مرجع سابق

20 كاظم، علي، ماضي، قاسم، مرجع سابق، ص377.

كما نصت المبادئ التوجيهية الملحقة بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 1991/182/46 على أنه «يجب أن تقدم المساعدة الإنسانية وفقًا لمبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة». وقد ذكر الحياد أيضًا في العديد من النصوص التي أصدرتها منظمات عديدة مهتمة بمجال الإغاثة، فقد أشير لمبدأ الحياد في المبادئ الإنسانية أثناء العمليات التي تنفذ في مناطق المنازعات المسلحة الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وكذلك معايير موهونك (Titrated honk MO) للمساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ المعقدة، وكذلك جاء مبدأ الحياد ضمن المبادئ التوجيهية المتعلقة بالحق في المساعدة الإنسانية التي اعتمدها معهد سان ريمو عام 1993.[21]

مبدأ عدم التمييز

وضعت محكمة العدل الدولية مبدأ عدم التمييز من ضمن أولوياتها، حيث أشارت إلى أنه حتى لا تتخذ المساعدة طابع التدخّل المشجوب في الشؤون الداخلية لدولة ما، لا يجب فقط أن تكون المساعدة مطابقة لما كرسته ممارسات الصليب الأحمر في سبيل التخفيف من معاناة البشر والحفاظ على الحياة والصحة وضمان احترام الشخصية الإنسانية، لكن يجب أن تُمنح بدون أي تمييز لكلّ من هو في حاجة إليها.

ومما تجدر الإشارة اليه أن مبدأ عدم التمييز يرتبط ارتباطًا وثيقًا بمبدأ النزاهة، حيث أنّ جميع الوثائق التي تعرّف مبدأ النزاهة تحيله مباشرة إلى مبدأ عدم التمييز، إلا أن هناك اختلافًا في المعنى بين المبدأين، ويتناول شرح البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف الفرق بين عدم التمييز والنزاهة حيث يتعلّق مبدأ عدم التمييز بالغرض الحقيقي من المساعدة؛ أيّ يتعلق بالأشخاص الذين يعانون، في حين

يتعلّق مفهوم النزاهة بالقائم بالعمل سواء كان فردًا أو مؤسسة وما يجب أن يحمله من صفات أخلاقية معينة، وبعبارة أخرى فإن مبدأ عدم التمييز يُزيل الفوارق الموضوعية بين الأفراد المتلقين للمساعدة، في حين أن مبدأ النزاهة يُزيل الفوارق الذاتية فتقدم المساعدة حسب معاناة الأشخاص مع إعطاء الأولوية للحالات الأكثر استعجالًا.[22]

21 مرجع سابق.

22 كاظم، علي، ماضي، قاسم، مرجع سابق، ص379. ينظر الوثيقة:
https://docs.un.org/ar/A/150/57

مبدأ عدم التحيّز

يجب تنفيذ العمل الإنساني على أساس الحاجة فقط، مع إعطاء الأولوية لأكثر حالات الشدة إلحاحًا.

مبدأ الاستقلال

يجب أن يكون العمل الإنساني مستقلًا عن الأهداف السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية أو غيرها من الأهداف التي قد يسعى إليها أيّ طرف في ما يتعلق بالمناطق التي يُنفذ فيها العمل الإنساني. يجوز للمنظمات الإنسانية أيضًا تطبيق مبادئ إضافية للعمل الإنساني مستمدة من مصادر أخرى. ومن الأمثلة على ذلك مدونة قواعد السلوك للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر والمنظمات غير الحكومية في مجال الإغاثة من الكوارث (1994)، التي تعزز الكرامة والخدمة التطوعيّة والوحدة والعالمية والمشاركة والمساءلة والشفافية واحترام الثقافة والعادات.[23]

23 See http://www.icrc.org/. See also the Code of Conduct for The International Red Cross and Red Crescent Movement and Nongovernmental Organizations in Disaster Relief (1994): http://www.ifrc.org/en/publications-and-reports/code-of-conduct/ [accessed 17 April 2014].

رابعًا: النزاهة في العمل الإنساني

تعرّف النزاهة بأنها مجموعة القيم المتعلقة بالصدق والأمانة والإخلاص في العمل، والالتزام بالسلوك القويم ومبدأ تجنب تضارب المصالح، والاهتمام بالمصلحة العامة، وحرص الذين يتولون مناصب عامة عليا على الإعلان عن أيّ نوع من تضارب المصالح قد ينشأ، بين مصالحهم الخاصّة والمصالح العامة التي تقع في إطار مناصبهم، كأن يجمع الشخص بين الوظيفة الحكومية ومصالح في القطاع الخاص، إذ قد يخلق ذلك تعارضًا (تضاربًا) في المصالح في مجالات عديدة، كالمناقصات أو العطاءات أو المواصفات أو الضرائب أو الرسوم الجمركية، مما يؤدي إلى احتمال حسم هذا التعارض، بما يتماشى مع مصالحه الخاصة على حساب المصلحة العامة. وتشمل هذه المجموعة من القيم، أيضًا، منع تلقي الموظف العام أي مقابل

مالي (الرشوة) من مصدر خارجي، للقيام بأي عمل يؤثر في المصلحة العامة، أو يؤدي إلى هدر المال العام، بمعنى آخر تتطلب النزاهة من الذين يخدمون في الشأن العام أو العمل العام أن لا يضعوا أنفسهم تحت إغراء الأموال، أو أيّ التزامات لأفرادٍ أو مؤسسات، من الممكن أن تؤثر في أدائهم مهامَ وظيفتهم الرسمية كما تشمل أيضًا، احترام وقت العمل والأموال العامة وعدم استخدامها للمنافع الخاصة.[24]

وهذا ينطبق على المنخرطين في تقديم المساعدات الإنسانية سواء أكانوا مؤسسات أم أفرادًا.

24 الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد، الطبعة الرابعة، 2016،ص53..

خامسًا: المساعدات الإنسانية: الواقع والتحديات

أ. نظرة على واقع المساعدات الإنسانية للنساء والأطفال

يشمل الفضاء الإنساني كلّ العوامل والظروف التي تؤثر في عمل الأفراد والمنظمات الإنسانية، مثل: ملاءمة الظروف الأمنية واللوجستية والتمويلية ومدى إمكان وصول البعثات الإنسانية والمساعدات بكل أشكالها إلى الفئات المتضرّرة والمحتاجة.

كما يشمل مدى القدرة على تقديم المساعدات من دون الإخلال بمبادئ العمل الإنساني الأساسية: الحياد، وعدم الانحياز، والاستقلالية، والإنسانية. ويُعرَّف الحياد بأنه قرار سياسي تتّخذه المنظمات الإنسانية يقضي بألا تكون طرفًا من أطراف النزاع على حساب طرف آخر. أمّا عدم الانحياز، فيعني عدم التمييز في تقديم العون إلى فئة معيّنة على أساس العرق أو الدين أو التوجّه السياسي أو غير ذلك، وأن يقتصر

تقديم المساعدات على أساس الحاجة،[25] في حين تشير الاستقلالية إلى أنه يجب أن يكون العمل الإنساني مستقلًا عن الأهداف السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية أو غيرها.[26]

ويرتبط الفضاء الإنساني بأربعة أنواع من أصحاب المصلحة؛ النوع الأول: بيئة العمل التي تعمل المنظمات الإنسانية في حدودها وتطبق خلالها مبادئها أو تحاول التأثير فيها. والنوع الثاني: المساحة التي ينشط فيها المجتمع المدني مُتَلقّي المعونات الإنسانية. النوع الثالث: مجال إنفاذ القانون الدولي الإنساني الذي يحمي المدنيين وقت الحرب. النوع الرابع: المساحة الإنسانية في محيط مسيس.[27]

25 Denise Plattner, "ICRC Neutrality and Neutrality in Humanitarian Assistance", International Review of the Red Cross Archive, vol. 3 6, no. 311 (April 1996), pp. 161-180.

26 "What are Humanitarian Principles?" OCHA, OCHA on Message: Humanitarian Principles (June 2012), accessed on 21/1/2020, at: https://bit.ly/2WFfYEQ.

27 مرجع سابق.

تُلقي هذه البيئات -بتفاعلاتها وتشابكاتها المعقدة- بظلالها على متلقيّ المساعدات بشكل عام، وعلى النساء والأطفال بشكل خاص.

في ظلّ واقع حرب الإبادة التي يتعرّض لها شعبنا الفلسطيني في قطاع غزة بات الفضاء الإنساني أكثر انحسارًا مع استمرار الحصار وتضييق الاحتلال الخناقَ على البيئات الأربع سالفة الذكر، مما فاقم الكوارث الإنسانية التي يعاني منها عموم شعبنا في قطاع غزة، والنساء والأطفال والفئات المهمشة على نحو خاص. وقد أكد المشاركون في مجموعة التركيز الخاصة بمقدمي المساعدات بأن «المساعدات الإنسانية مرّت بمرحلتين؛ المرحلة الأولى من بداية الحرب وحتى نهاية شباط/ فبراير2025 التي تميزت بتدفق المساعدات وتنوع الاحتياجات من احتياجات الإيواء إلى المواد الغذائية ومواد النظافة، والمرحلة الثانية منذ أوائل آذار/ مارس 2025 وحتى تاريخه، وتميزت بندرتها بسبب حصار الاحتلال الخانق، وتصاعد مستويات المجاعة والحاجة إلى المواد التغذوية وعلى رأسها الدقيق»،[28] وهذا يقودنا إلى إلقاء نظرة على حجم المساعدات الإنسانية المقدمة ومقدّميها حسب ما توفر لدينا من مصادر وبيانات.

- حجم المساعدات الإنسانية: تصاعد الاحتياجات وانحسار الاستجابات أكد وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية توم فليتشر في إحاطته المقدمة إلى مجلس الأمن بتاريخ 16 تموز/ يوليو 2025 صورة موجزة عن تلك العوائق التي تعترض سبل وصول المساعدات إلى محتاجيها:[29]

«في الفترة الواقعة بين 19 أيار/مايو، عندما استؤنف إدخال المعونات على نطاق محدود، و14 تموز/يوليو، لم يصل سوى 1,633 شاحنة – أو 62% من أصل نحو 2,600 شاحنة رُفعت الطلبات بشأنها إلى السلطات الإسرائيلية و74% من تلك التي صدرت الموافقة على إدخالها – إلى معبري كرم أبو سالم وزيكيم.

كانت هذه الشاحنات محمّلة أساسًا بدقيق القمح، إلى جانب كميات محدودة من الطعام للمطابخ والإمدادات التغذوية واللوازم الطبية ومادة الكلور. وبعد مراحل عدّة من تفريغ هذه الشاحنات وتحميلها على مركبات شتى، تسنّى جمع ما مجموعه 1,600 شاحنة فلسطينية من أجل توزيع حمولاتها داخل غزة».

وتشير بيانات «النداء العاجل للأرض الفلسطينية المحتلة 2025» إلى فجوة تمويلية كبيرة

28 مجموعة مركزة لمقدمي المساعدات الإنسانية، عقدت في شبكة المنظمات الأهلية- دير البلح، بتاريخ 22 تموز/ يوليو 2025.

29 https://www.ochaopt.org/ar/content/security-council-briefing-tom-fletcher-under-secretary-general-humanitarian-affairs-middle-east.

لسـدّ الاحتياجـات، فقـد بلـغ حجـم الاحتياجـات 4.073.058.682 دولارًا أمريكيًـا، بينـما بلـغ حجـم التمويـل 782.450.206 دولارًا أمريكيًـا بنسـبة تغطيـة 19.2%. ويوضـح الجـدول الآتي أهـم القطاعـات الموجـه لهـا هـذا التمويـل:[30]

القطاع	الاحتياجات	التمويل	نسبة التغطية
الأمن الغذائي	1.303.588.029	317.248.981	%24.3
الصحة	596.090.390	61.394.911	%10.3
مساعدة نقدية متعددة الأغراض	370.261.781	73.372.417	%19.8
تغذية	203.000.000	24.983.849	%12.3
حماية	275.665.132	33.571.973	%12.2
المأوى والمواد غير الغذائية	249.680.000	14.738.495	%5.9
المياه والصرف الصحي والنظافة	400.773.001	34.087.612	%8.5

في أيـار/ مايـو 2025، أدار الصنـدوق الإنسـاني لـلأراضي الفلسـطينية المحتلـة 128 مشروعًـا جاريًـا بمبلـغ إجـمالي قـدره 74.2 مليـون دولار للوفـاء بالاحتياجـات الماسـة في قطـاع غـزة (88 في المائـة) والضفـة الغربيـة (12 في المائـة). ومـن بـين هـذه المشـاريع، تعمـل المنظـمات غـير الحكوميـة الدوليـة عـلى تنفيـذ 63 مشروعًـا، والمنظـمات غـير الحكوميـة الوطنيـة 49 مشروعًـا، ووكالات الأمـم المتحـدة 16 مشروعًـا. ومـما تجـدر الإشـارة إليـه أن 47 مشروعًـا مـن أصـل مجمـوع المشـاريع الـ 79 التـي تنفذهـا المنظـمات غـير الحكوميـة الدوليـة والأمـم المتحـدة تُنفَّـذ بالتعـاون مـع المنظـمات غـير الحكوميـة الوطنيـة.[31]

حاليًـا، يُسـمح فقـط بدخـول الإمـدادات الغذائيـة والصحيـة. ويُقـال إن الحـد الأقـصى المسـموح بـه هـو 15 شـاحنة يوميًـا.[32]

وأشـار ممثلـو «الفـارس الشـهم» بـأن مسـاعداتهم شـملت: (464.242 ألـف طـرد غـذائي)، و(69.301 ألـف طـرد للطفـل)، و(42.468 ألـف طـرد للنسـاء).[33]

30 https://fts.unocha.org/plans/1273/clusters.

31 https://www.ochaopt.org/ar/content/humanitarian-situation-update-300-gaza-strip

32 https://gisha.org/ar/%d9%85%d8%a4%d8%b3%d8%b3%d8%a7%d8%aa-%d8%ad%d9%82%d9%88%d9%82-%d8%a7%d9%86%d8%b3%d8%a7%d9%86-%d9%85%d8%b7%d8%a7%d9%84%d8%a8%d8%a9-%d8%a7%d9%84-%d9%85%d8%ad%d9%83%d9%85%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d9%84/.

33 مقابلة مع د. إيهاب أبو زيد، وعطاف الحمران، بتاريخ 14-7-2025. .

كـما أكـدت ممثلـة مؤسسـة أوكسـفام بأنهـم منـذ بدايـة الحـرب وحتـى تمـوز/ يوليـو 2024 اسـتطاعوا الوصـول إلى 132.332 امـرأة، و230.255 طفـلًا، وقـد قدمـوا لهـم مسـاعدات متنوعـة تخـص النسـاء والأطفـال عينيـة ونقديـة متعـددة الأغـراض، كـما دعمـوا قطاعـات الأمـن الغـذائي والحمايـة والميـاه والـصرف الصحـي والنظافـة.[34]

كـما أشـار تقريـر الاسـتجابة الإنسـانية الصـادر عـن جمعيـة الهـلال الأحمـر الفلسـطيني في أيـار/ مايـو 2025، بـأن الجمعيـة قدّمـت خدمـات دعـم نفـسي واجتماعـي لــ (10.118) طفـلًا، و(4569) امـرأة، و(7.027) فتـاة.[35] ومـواد غذائيـة (2703)، ومـواد إغاثيـة (1997)، ووجبـات طعـام (51.710) وجبـة، في السـياق نفسـه، أشـارت أ. رنـا صقـر ممثلـة مؤسسـة مجتمعـات عالميـة (Global Communities) في غـزة، بأنهـم اسـتهدفوا 21 ألـف سـيّدة كلّ شـهر بتوزيـع مكمـلات غذائيـة كلّ أسـبوعين، كـما قدمـوا طـرودًا غذائيـة لــ 50 سـيدة برفـح متزامنـة مـع تدريبهـن عـلى آليـات الحمايـة، وكذلـك 100 سـيدة في ديـر البلـح ومثلهـن في غـزة حصلـن عـلى تدريـب مهنـي (الخياطـة) مدفـوع الأجـر وعملـن مـدةَ 4 أشـهر، وفي تمـوز/ يوليـو 2025 وزّعـوا 348 طـردَ ملابـس في مدينـة غـزة، مـع اسـتمرار العمـل في منطقـة مـواصي خـان يونـس لتوزيـع 247 طـردًا إضافيًـا.

مـن المتوقـع أن يصـل عـدد المسـتفيدين الإجـمالي مـن هـذا التدخّـل إلى 976 أسرة، مـن بينهـم 3546 طفـلًا/ة، موزعـون عـلى محافظـات القطـاع كافـة، مـع التركيـز عـلى الأسر النازحـة والعائـدة إلى مناطقهـا مؤخرًا.[36]مدعومـة مـن مؤسسـة حنـان لإغاثـة اللاجئـين بأمريـكا.

كـما أشـار د. ناهـض حـماد بـأن جمعيـة المنـال لتطويـر المـرأة الريفيـة في ديـر البلـح قدمـت أكـثر مـن (3000) حقيبـة إيـواء، و(10.000) بطانيـة وحـرام، وهـي تـشرف عـلى 29 مركـز إيـواء في المحافظـة الوسـطى.[37]

وأفـادت رانيـا مـن الهيئـة الفلسـطينية للتنميـة خـلال مجموعـة النقـاش المركـزة بأنهـم وزعـوا مسـاعدات نقديـة لــ (20.000) أسرة بقيمـة 750 شـيكلًا، و(20.000) أسرة أخـرى بقيمـة ألـف شـيكل مـن خـلال الــ (CRS)، وقدمـوا خـلال الحـرب (40.000) طـرد غـذائي، و(6700) خيمـة و (7000) مجموعـة نظافـة.

يتضـح لنـا مـن خـلال تلـك الإحصـاءات مـدى عمـق الفجـوة التمويليـة واتسـاعها، وهـذا يُحيلنـا إلى

34 مقابلة مع أ. فداء الأعرج مستشارة برنامج الجندر في مؤسسة اوكسفام، بتاريخ 15-7-2025..

35 https://www.palestinercs.org/ar

36 مقابلة معمقة مع أ. رنا صقر من مؤسسة مجتمعات عالمية، بتاريخ 20 تموز/ يوليو 2025.

37 مقابلة معمقة مع د. ناهض حماد، استشاري لدى العديد من المؤسسات، عقدت بتاريخ 20 تموز/ يوليو 2025.

المادة 33 من اتفاقية جنيف الرابعة التي تنص على أنه «لا يجوز معاقبة أي شخص على جريمة لم يرتكبها شخصيًا»، وتحظر العقوبات الجماعية. كما تحظر المادة «جميع تدابير التهديد أو الإرهاب، وتحظر السلب وتدابير الاقتصاص من الأشخاص المحميين وممتلكاتهم»، كما يُعدّ واجبًا على سلطات الاحتلال أن تعمل على تزويد السكان بالمؤونة الغذائية والإمدادات الطبية اللازمة، حتى إن تطلّب ذلك منها استيراد هذه المواد في حال كانت غير متوافرة. وتنصّ المادة 48 من البروتوكول الأول الإضافي من اتفاقات جنيف، الصادر في عام 1977، على مبدأ أن «تعمل أطراف النزاع على التمييز بين السكان المدنيين والمقاتلين، وبين الأعيان المدنية والأهداف العسكرية، ومن ثم توجّه عملياتها ضد الأهداف العسكرية دون غيرها». وتنص المواد من 55 – 62 من اتفاقية جنيف الرابعة على حماية أفراد الإغاثة الإنسانية خلال تأديتهم المهمات التي تقع على عاتقهم، وبالتالي يُحظر على جميع أطراف النزاع القيام بأيّ عمل يهدد حياة أيّ من أولئك الذين يقدّمون الخدمات الإنسانية أو سلامتهم.[38]

وتؤكد التقارير الصادرة عن الأونروا استهداف العاملين في الحقل الإنساني بشكل متعمد من قوات الاحتلال الاسرائيلي، حيث وصل عدد الشهداء من عاملي الأونروا وحدها 300 شهيد.[39]

كما قُتل ما لا يقل عن 107 عاملين في مجال تقديم المعونات منذ مطلع سنة 2025، وبذلك يرتفع العدد الكلي إلى 479 قتيلًا منذ أكتوبر/تشرين الأول 2023، من بينهم 326 من موظفي الأمم المتحدة.[40]هذا السلوك الإجرامي مخالف لقرار مجلس الأمن رقم 2720 القاضي بتسهيل دخول العاملين في مجال المساعدات الإنسانية الدولية ودخول المراقبين الدوليين.

ب. مقدمو المساعدات الإنسانية

صنّفت بعض التقارير مقدمي المساعدات إلى ثلاث فئات، وهي:[41]

- وزارة التنمية الاجتماعية والهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية.
- مقدمو الاستجابة الإنسانية الدوليون مثل (الأونروا، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، برنامج الأغذية العالمي (WFP)، المطبخ المركزي العالمي، أنيرا، اليونيسيف، منظمة

38 الكحلوت، غسان، « انحسار الفضاء الإنساني في غزة تحت الحصار»، مجلة سياسات عربية، العدد45، تموز/ يوليو 2020، ص74..

39 تقرير الأونروا 171، حول الأزمة الإنسانية في قطاع غزة، شوهد بتاريخ 17-7-2025. .

40 https://www.ochaopt.org/ar/content/humanitarian-situation-update-302-gaza-strip

41 الزايغ، رامي، (اقتصاد المساعدات الإنسانية في غزة)، مرصد السياسات الاقتصادية والاجتماعية، أيار/ مايو،2025، ص 8-13..

الصحـة العالميـة، أوكسـفام، المسـاعدات الإماراتيـة، المسـاعدات القطريـة، أطبـاء بـلا حـدود، الإغاثـة الكاثوليكيـة (CRS)، مؤسسـة رحمـة، كاريتـاس، إنقـاذ الطفـل، ريـاح السـلام اليابانيـة، (Aid Action)، (EDUCAID)، (UNFPA)، (UNWOMEN)، (OCHA).....الـخ).

- مقدمو الاستجابة الإنسانية المحليون:

وتشـمل القائمـة عـشرات منظـمات المجتمـع المـدني والمنظـمات الأهليـة التـي تعمـل بالشراكـة مـع المنظـمات الدوليـة، ومنهـا عـلى سـبيل المثـال لا الحـصر (جمعيـة الهـلال الأحمـر، مركـز العمـل التنمـوي «معًـا»، إنقـاذ المسـتقبل الشـبابي، فـارس العـرب، الفـارس الشـهم، الإغاثـة الزراعيـة، الإغاثـة الطبيـة، جمعيـة العـودة الصحيـة والمجتمعيـة، جمعيـة الهـلال الأحمـر، جمعيـة الثقافـة والفكـر الحـر، شـباب بـلا حـدود، الفجـر الشـبابي، شـارك، بيـادر، جمعيـة الدراسـات النسـوية، جمعيـة المنـال لتطويـر المـرأة الريفيـة، جمعيـة أطفالنـا الصـم..... إلـخ).

ج. خماسية العوائق والعراقيل

لا شـك بـأن المسـاعدات الإنسـانية تواجـه أصنافًـا متنوعـة مـن العوائـق والعراقيـل التـي تحـول دون وصولهـا في الوقـت والجـودة والكفـاءة والفعاليـة الملائمـة لا سـيما للنسـاء والأطفـال وذوي الإعاقـة. وقـد نـص القانـون الـدولي الإنسـاني عـلى أنـه إذا عجـزت أطـراف النـزاع عـن توفـير احتياجـات المدنيـين والأشـخاص الذيـن كفـوا عـن المشـاركة في النـزاع، يجـوز للمنظـمات الإنسـانية أن تعـرض تقديـم خدمـات محايـدة للمحتاجـين. في هـذه الحالـة لا يجـوز للدولـة «حجـب الموافقـة تعسـفًا»، ولا يجـوز لهـا رفـض الإذن دون سـبب وجيـه، وفي حالـة الاحتـلال مـن دولـة أجنبيـة يجـب الموافقـة عـلى أعـمال الإغاثـة عندمـا يفتقـر السـكان المدنيـون إلى الإمـدادات الكافيـة، وقبـول عـرض المسـاعدة لا يكفـي، فَلِـكي تكـون المسـاعدة فعالـة يجـب أن يتمكـن عـمال الإغاثـة وإمـدادات الإغاثـة مـن الوصـول إلى المحتاجـين، ولا يجـوز وقـف العمـل الإنسـاني إلا مؤقتًـا، ولأسـباب تتعلـق بالـضرورة العسـكرية المبـاشرة.[42]

كما أكدت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في بيانها الصادر بتاريخ 21 تموز 2025 بأن:

«سـلطات الاحتـلال الإسرائيـلي تفـرض منـذ شـهور قيـودًا مشـددة عـلى إدخـال الإمـدادات الأساسـية إلى القطـاع، بمـا في ذلـك الغـذاء والمـاء والوقـود والأدويـة وحليـب الاطفـال، وتُعيـق بشـكل ممنهـج قوافـل الإغاثـة الإنسـانية وتغلـق المعابـر بشـكل شـبه كامـل، مـا أدى إلى انهيـار واسـع في النظـام

42 https://www.rescue.org/article/why-international-humanitarian-law-important.

الغـذائي والصحـي. كـما وثّقـت الهيئـة اسـتهداف جيـش الاحتـلال منشـآت مدنيـة ومخـازن أغذيـة، وعاملـين إنسـانيين، ودعـم انتشـار عصابـات النهـب واسـتهداف مـن يحاولـون حمايـة المسـاعدات الشـحيحة، الأمـر الـذي فاقـم الأزمـة الإنسـانية بصـورة خطـيرة.

تعتـبر الهيئـة أن هـذا النمـط مـن الانتهـاكات يشـكل جريمـة حـرب مكتملـة الأركان وفـق المـادة *8* مـن نظـام رومـا الأسـاسي للمحكمـة الجنائيـة الدوليـة، وخرقًـا خطـيراً لاتفاقيـة جنيـف الرابعـة لعـام *1949*، التـي تحظـر اسـتخدام التجويـع كوسـيلة مـن وسـائل الحـرب.

وبعـد مـرور عـام عـلى صـدور الـرأي الاستشـاري لمحكمـة العـدل الدوليـة بتاريـخ *19* تمـوز/ يوليـو *2024*، الـذي أكـد عـدم شرعيـة الاحتـلال الإسرائيـلي ودعـا إلى إنهائـه، وعـام ونصـف عـلى قـرار المحكمـة ذاتهـا التـي طالبـت سـلطات الاحتـلال باتخـاذ تدابـير مـن بينهـا تأمـين دخـول المسـاعدات الإنسـانية إلى قطـاع غـزة».[43]

وقـد أفـادت منظمـة (Gisha) في تقريـر لهـا بشـأن تدابـير المسـاعدات المتفـق عليهـا مؤخـرًا بـين إسرائيـل والاتحـاد الأوروبي بشـأن وصـول المسـاعدات الإنسـانية وتوزيعهـا في قطـاع غـزة:

«أن هـذه التدابـير غـير كافيـة مـن حيـث النطـاق والتنفيـذ، وأن هـذه الإجـراءات غـير كافيـة لمعالجـة الكارثـة الإنسـانية بشـكل هـادف نظـرًا لمحدوديـة نطاقهـا، وأنهـا عـلى أي حـال لا تُحـترم ولا تُنفـذ. عـلاوة عـلى ذلـك، فـإن اقتصـار اسـتجابة الاتحـاد الأوروبي عـلى تسـهيل المسـاعدات الإنسـانية يُخاطـر بتقليـل [شـأن] الانتهـاكات المسـتمرة الأخـرى للقانـون الـدولي،[44] كـما يبـدو أن هـذه التدابـير لا تشـمل رفـع القيـود المفروضـة عـلى المـواد الأساسـية للاسـتجابة الإنسـانية، ولا السـماح للأونـروا بمواصلـة عملهـا، عـلى الرغـم مـن أنهـا لا تـزال جهـة فاعلـة رئيسـة في الاسـتجابة الإنسـانية، وتتلقـى تمويلهـا مـن عـدد مـن الـدول الأعضـاء. مُنعـت مـواد المـأوى مـن دخـول غـزة منـذ أوائـل آذار/ مـارس، وهـي في أمـسّ الحاجـة إليهـا، بسـبب نـزوح السـكان المدنيـين الجماعـي المسـتمر والمتكـرر، مـن قِبـل إسرائيـل».

يوضـح الجـدول الآتي مجموعـات القيـود والعراقيـل التـي تواجـه المسـاعدات الإنسـانية الموجَّهـة للنسـاء والأطفـال:

43 https://www.ichr.ps/public/page/124914

44 مرجع سابق.

التحديات الأمنية	• الحصار المطبِق على قطاع غزة • إغلاق المعابر، مما ساهم في منع دخول حليب ومكملات غذائية للأطفال، وكذلك احتياجات النساء -لا سيما الحوامل والمرضعات- من الأغذية والأدوية • القصف المتواصل الذي أوقع عشرات آلاف الضحايا 60% منهم من النساء والأطفال • خرائط النزوح المتحركة والمتكررة باستمرار، وتدفع النساء والأطفال جراءها أثمانًا باهظة من صحتهم وأوضاعهم الاجتماعية والنفسية • الاعتقالات التي طالت عددًا كبيرًا من الأطفال والنساء • الإعدامات الميدانية التي شملت النساء والأطفال • تدمير البنى التحتية الفيزيائية والإلكترونية مما ساهم في تعقيد مقومات الحياة بوجه النساء والأطفال والفئات الهشّة • تدمير المنشآت والممتلكات وأغلبية قاطنيها من النساء والأطفال • حشر السكان في مساحة ضيقة جدًا (20% من مساحة قطاع غزة) • سرقة المساعدات، مما يحرم النساء والأطفال من حقوقهم منها • قصف فرق الشرطة التي تحمي المساعدات • عدم إدخال المساعدات حسب طلب المؤسسات • عدم انتظام دخول المساعدات • خلق أزمات مركبّة (دقيق- وقود، مواد غذائية...إلخ) • رفض إدخال الأصناف المطلوبة بعد الموافقة، حيث تبقى في (Holding Area) • عَمَلُ العاملين في الحقل الإنساني في ظروف خطرة، حيث تعرض فريق مؤسسة مجتمعات عالمية لإلقاء كوع محلي الصنع عليهم في مستودع ماضي برفح، كما قصفت قوات الاحتلال سيارة شرطة كانت تمر بجانب شاحناتهم أثناء تفريغ حمولتها برفح.[45]

45 مرجع سابق.

التحديات السياسية	• تسييس العمل الإنساني (جعله جزءًا من الأجندة السياسية) • عسكرة المساعدات الإنسانية (مؤسسة غزة الإنسانية نموذجًا) وتستخدم أيضًا كمصائد موت للنساء والأطفال، وتحرمهم من حقوقهم في المساعدات كونهم من الفئات الضعيفة التي لا تقوى على المصارعة من أجل تأمين لقمة العيش • فاقمت تداعيات الانقسام السياسي على ملف المساعدات من التمييز والاستبعاد، وشمل ذلك النساء والأطفال
التحديات اللوجستية	• صعوبة التنسيق بين مقدمي المساعدات • انقطاع التيار الكهربائي • انقطاع خدمات الإنترنت • صعوبات الحركة والتنقل مما ألقى بأعباء كبيرة على كاهل النساء والأطفال • طلبات تنسيق الحركة التي يطلبها الاحتلال من المؤسسات • عدم إدخال الوقود اللازم لتشغيل المركبات ومحطات المياه ومولدات الطاقة في المرافق الحيوية، وقد أدى ذلك لموت العديد من النساء والأطفال في المشافي كمرضى غسيل الكلى وأطفال الحضانات مثلًا • الموافقات المطلوبة من الاحتلال قبل الشراء • إعاقة وصول المساعدات • تغيير خط سير الشاحنات باستمرار، وطلب الاحتلال من سائقي الشاحنات إيقافها في مناطق الإخلاء (المناطق الخطرة) التي تعرض حياة طالبي المساعدات لخطر الموت ومنهم النساء والأطفال، كما أنهم يسيرون على الأقدام مسافات كبيرة جدًا كي يصلوا لمناطق وقوف الشاحنات، وهذا يؤثر على صحة النساء والأطفال الجسدية النفسية • عدم توفر قاعدة بيانات موحَّدة لدى جميع الفاعلين الدوليين والمحليين، وهذا يشمل أيضًا عدم توفر قاعدة بيانات محدثة للنساء والأطفال • اختلاف معايير الاستحقاق بين مقدمي المساعدات • قائمة الأولويات؛ بمعنى يطلب الاحتلال من المؤسسات تحديد أولويات محددة، وهذا يجعل المؤسسات تفاضل بين الاحتياجات الأساسية الملحة، مما يساهم في تعزيز التمييز القائم على النوع الاجتماعي • عدم قدرة الطواقم على القيام بمهامها بسبب قلة الغذاء • تأمين المساعدات وحمايتها من النهب والسرقة

التحديات الإدارية/ التنظيمية	• ضعف آليات الرقابة • مكوث المساعدات على المعابر فترات طويلة مما يتسبب بتلفها (الفارس الشهم أتلف كميات من التمر منتهي الصلاحية) • ظهور حالات الفساد من خلال إدخال بضائع للتجار مع المساعدات الإنسانية بتواطؤ بين التجار وبعض المتنفذين في المؤسسات التي تحصل على تنسيقات لإدخال المساعدات • كما ظهرت بعض حالات الفساد لدى بعض المبادرين وبعض مندوبي أو مخاتير مراكز التوزيع، وأيضًا -كما أكد بعض المشاركين في المجموعتين البؤريتين لمتلقي ومقدمي المساعدات الإنسانية- وجود حالات تحرش وابتزاز للنساء طالبات المساعدة خاصة فئة الأرامل والمطلقات[46] • سيادة حالة اللايقين/عدم التأكد، مما يربك عمليات اتخاذ القرار سواء بالشراء أو التوريد أو التخزين أو التوزيع • سوء تخزين المساعدات الغذائية على المعابر • تشتت أعضاء مجالس الإدارة عقَد الإجراءات أكثر، وعمليات استبدال التواقيع واجهت صعوبات جمة • الالتزام بالإجراءات الشرائية والمالية وتعقيداتها من الشركاء والممولين • عدم وجود مكاتب تحوي الموظفين، نزوح الموظفين، وعدم مقدرتهم على التواجد في أماكن عملهم بسبب صعوبة الحركة • عدم القدرة على التخطيط نتيجة التغيرات المفاجئة التي يفرضها الاحتلال، مثل طلبات الإخلاءات المتكررة لآلاف السكان

46 مجموعة مركزة لمقدمي المساعدات الإنسانية، عقدت في مقر شبكة المنظمات الأهلية بمدينة دير البلح، بتاريخ 22 تموز/ يوليو 2025.

التحديات الاجتماعية / الاقتصادية	• تُجرّد عمليات النزوح المتكررة الناس من ممتلكاتهم وتزيد من تعقيدات الاحتياج مما يساهم بمضاعفة الأعباء الملقاة على عاتق الفاعلين الإنسانيين، وكذلك الأعباء الملقاة على النساء والأطفال، حيث تغيّر هيكل العلاقات والأدوار الاجتماعية مما يفرض على النساء والأطفال أدوارًا لا تتناسب وتركيبتهم الجسمية والنفسية • قلة السلع المتوفرة في الأسواق غير الرسمية • احتكار قلة من كبار التجار السلعَ مما يساهم في حرمان النساء والأطفال من الوصول إليها • الارتفاع الفاحش بأسعار السلع والخدمات (وصلت ببعض السلع معدلات تقدر 3000%)، وقد ساهم بعض المبادرين والمؤسسات بذلك من خلال الشراء من السوق المحلي بأسعار مرتفعة مما فاقم من وتيرة تصاعد الأسعار، وأصبح معظم النساء والأطفال غير قادرين على شرائها • ندرة السيولة المتوفرة في الأسواق غير الرسمية • العمولات المهولة التي تطلب على السحب على الكاش (45-50%) • انتشار ظواهر السرقات والسطو على المساعدات، والبلطجة، مما يحرم النساء والأطفال من حقوقهم في المساعدات الإنسانية • ظهور بعض حالات الفساد في إدارة ملف المساعدات • تآكل قدرة الشيكل الشرائية • تراجع قيمة الدولار والدينار في الأسواق مما أثر سلبًا على العديد من شرائح المجتمع • حجم العائلات المتواجدة في أماكن النزوح سويًا، جعل من الصعب توفير مساعدات كافية لكافة أعضاء العائلة، وعقد استهداف الأطفال والنساء بالتحديد[47] • التفكك الاجتماعي • غياب منظومة التكافل والتضامن الاجتماعي • ارتفاع معدلات العنف المبني على النوع الاجتماعي • العنف الاقتصادي بأبشع صوره وتجلياته (سياسة التجويع الممنهج)

47 مرجع سابق.

سادسًا: مستوى الشراكة والتنسيق بين مقدمي المساعدات الإنسانية

أكد مدير شبكة المنظمات الأهلية في قطاع غزة أمجد الشوا أن حجم التنسيق لم يرتقِ إلى حجم الكارثة الإنسانية، مع أن هناك هيكلًا متكاملًا يقود جهود التدخلات الإنسانية وهو كالآتي:[48]

48 . مقابلة مع أ. أمجد الشوا، مدير شبكة المنظمات الأهلية بقطاع غزة، بتاريخ 15 تموز/ يوليو 2025.

خـلال الحـرب لتنسـيق الجهـود، وتسـتطيع كافـة المؤسسـات الدوليـة ووكالات الأمـم المتحـدة والمنظـمات المحليـة الكبـيرة القـادرة عـلى الـشراء والتوريـد مـن الخـارج الولـوج إليـه، وهـذا يعنـي عـدم قـدرة المنظـمات المحليـة ذات القـدرات المحـدودة عـلى اسـتخدام تلـك المنصـة. في حـين أفـاد ممثلـو الفـارس الشـهم بـأن مسـتوى التنسـيق لا يتجـاوز الـ 20%، وذلـك بسـبب الضغـط الهائـل عـلى المؤسسـات بسـبب الاحتياجـات المتفاقمـة باسـتمرار وعـدم قـدرة المؤسسـات عـلى تلبيتهـا، وعـدم قـدرة المؤسسـات عـلى التحكـم بقـرار المسـاعدات الإنسـانية، وأصبحـت الآن 5-6 مؤسسـات فقـط مـن تسـتطيع الـشراء والتوريـد والتوزيـع، والتنسـيق يقتـصر عـلى سياسـات الـشراء والتوريـد، أمـا التوزيـع فـكلّ مؤسسـة تـوزع وفـق رؤيتهـا ومعاييرهـا التـي تختلـف مـن مؤسسـة لأخـرى. مثـلًا تعتمـد الأونـروا عـدد أفـراد الأسرة كمعيـار أسـاسي، اعتمـد برنامـج الأغذيـة العالمـي الأسر التـي ترأسـها نسـاء كمعيـار أسـاسي في عمليـة التوزيـع الأخـيرة في مدينـة غـزة ومعيـار الهشاشـة كمعيـار دولي عـام، ووزارة التنميـة تعتمـد معيـار الأسر التـي تقودهـا نسـاء، والمنظـمات الأهليـة لهـا فئاتهـا المسـتهدفة هـم أولى بنظرهـا. [49]

كـما وأفـاد د. ناهـض حـماد بـأن «هنـاك غيابًـا للتنسـيق والـشراكات الفاعلـة وأصبحـت غـزة عبـارة عـن سـوبرماركت كل مؤسسـة تحـاول أن تـبرز دورهـا، لا وجـود لـشراكات حقيقيـة إلا مـا نـدر لغيـاب منظومـة التكافـل الاجتماعـي، والتنافسـية بـين المؤسسـات للاسـتحواذ عـلى التمويـل».

أمـا الجهـود التـي تُبـذل في عمليـات التنسـيق مـن أجـل إدخـال المسـاعدات الإنسـانية فهـي جهـود مضنيـة وتسـير عـلى مسـتويات عـدّة، وتقـدّم إحاطـة تـوم فليتـشر المقدمـة إلى مجلـس الأمـن بتاريـخ 16 تمـوز/ يوليـو 2025 صـورة موجـزة عـن تلـك العوائـق التـي تعـترض سـبل وصـول المسـاعدات إلى محتاجيهـا:

«اسـمحوا لي أن أُطلعكـم بإيجـاز عـلى مـا يتطلبـه إيصـال المعونـات التـي تقدمونهـا – المعونـات التـي تموّلونهـا – إلى غـزة. حتـى أمـرر ببسـاطة كيسًـا مـن الدقيـق: (دورة حيـاة كيـس الدقيـق)، قبـل أن يصـل إلى المعـبر الـذي يـؤدي إلى غـزة، يجـب أن يجتـاز مسـتويات عـدة مـن الموافقـات، بمـا فيهـا الجـمارك، التـي تضطلـع وزارات متعـددة بهـا. يخضـع هـذا الكيـس، بعـد الموافقـة عليـه، للفحـص بالأشـعة، ويُحمّـل عـلى شـاحنات إسرائيليـة وغالبًـا مـا يُعـاد تفتيشـه في معـبر كـرم أبـو سـالم. ويُنقـل مـن هنـاك إمـا في الشـاحنات الفلسـطينية التـي حصلـت عـلى الموافقـة المسـبقة عـلى

49 مرجع سابق.

طريق السياج الحدودي، وإما إلى ما يسمى «الشاحنات المعقمة» التي تفرَّغ حمولتها على الجانب الفلسطيني من المعبر، ثم تُحمّل مجددًا في شاحنات بأحجام مختلفة من غزة. لهذا السبب، فإن عد الشاحنات يُعَدّ مضللًا في حالات كثيرة – إذ لا تكون النسبة دائمًا شاحنة مقابل شاحنة.

بعد دخول غزة، يتطلب النقل اجتياز سلسلة من العقبات التي تشمل التنسيق مع القوات الإسرائيلية والمرور عبر مناطق تشهد اشتباكات نشطة والسير على الطرق المتضررة والاضطرار إلى الانتظار في نقاط الاحتجاز أو المرور عبر مناطق تسيطر عليها العصابات الإجرامية في أحيان كثيرة. والتوزيع غير مؤكد، إذ غالبًا ما يحاول الجوعى سحب الدقيق من مؤخرة شاحناتنا. وبالنظر إلى وجود هذه العقبات، قد لا تصل مساهمتكم السخية إلى نقاط التوزيع التي نديرها. وحتى إذا وصلت إليها، فإن تسليمها لمن هم في حاجة إليها على نطاق واسع يبقى أمرًا يلفه الغموض إلى حد بعيد».[50]

أكدت لنا مستشارة منظمة أوكسفام للجندر بأن لديهم في المؤسسة جرافيك متكامل لدورة حياة المساعدات الإنسانية بالإمكان الرجوع إليه من خلال الرابط الآتي:

https://www.facebook.com/photo/?fbid=872967528194858&set=

pb.100064448569248.-2207520000

أفاد مدير مركز «معا» في قطاع غزة جبر قديح أن دورة حياة المساعدات تتوقف على طبيعة المشروع وأيضًا طبيعة التدخل، لكن في حالات الطوارئ والتدخلات الإنسانية، تعتبر دورة حياة المشاريع قصيرة وسريعة ولا يتعدى تجاوب الشركاء والممولين بضعة أسابيع للقرار وبضعة أشهر للانتهاء من التنفيذ.[51] أكد المشاركون في المجموعة البؤرية لمقدمي المساعدات بأنهم كفاعلين في حقل العمل الإنساني لا يعرفون دورة حياة المساعدات الإنسانية الدولية، ومعرفتهم تقتصر على خط سير المساعدات بعد دخولها المعابر داخل حدود قطاع غزة.[52] كما اتضح لنا بأن هناك مجموعة من العوائق والتعقيدات التي تشوب عمليات التنسيق أهمها:

- عدم وجود قاعدة بيانات موحَّدة.

50 مرجع سابق

51 مقابلة مع أ. جبر قديح، مدير مركز العمل التنموي "معًا" في قطاع غزة، بتاريخ 20 تموز/ يوليو 2025.

52 مرجع سابق.

- عدم وجود سلة معايير موحّدة لدى الفاعلين كافة.
- إدارة مراكز النزوح والتدخلات السياسية والأمنية فيها.
- وجود مراكز نزوح عشوائية لا تخضع لرقابة مجتمعية ودولية.
- اعتماد الأونروا و(WFP) منظومةَ المندوبين «المخاتير» كنقاط لتوزيع المساعدات، وهؤلاء بعيدون عن بيئة العمل الإنساني، مما أفسح المجال لظهور حالات من الفساد والزبائنية والمحسوبية في توزيع المساعدات الإنسانية، وعدم احترام خصوصية النساء والأطفال وذوي الإعاقة وكرامتهم.
- وظَّف العديد من المؤسسات أفرادًا جددًا بدل الذين سافروا أو قُتلوا في الحرب، وهؤلاء الجدد لم يتقنوا العمل وفق منظومة حقوق الإنسان ومعايير العمل الإنساني لأنهم لم يتلقوا التدريبات الكافية عليها بسبب وضع الطوارئ.
- إصرار بعض الشركاء والممولين على الالتزام بحذافير الإجراءات رغم صعوبة الواقع.
- الصعوبات التي تواجه مقدمي الخدمة كونهم أصبحوا جزءًا من المحتاجين للخدمة نفسها، ويعانون معاناة أصحاب الحاجة.

سابعًا: السياقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتأثيرها على المساعدات الإنسانية

أ. السياق السياسي وتأثيره على إدارة ملف المساعدات الإنسانية

مما لا شك فيه بأن الأوضاع السياسية أثّرت بشكل كبير على المساعدات الإنسانية، فالأهداف السياسية لحرب الإبادة والتطهير العرقي تهدف إلى تهجير فلسطينيي قطاع غزة أو غالبيتهم خارج حدود فلسطين التاريخية، وفي هذا الإطار يأتي الحديث عن إقامة ما يسميه الاحتلال «مدينة إنسانية» في محافظة رفح المدمرة تمهيدًا لتهجيرهم، كما يندرج في الإطار ذاته إقامة 4 نقاط لتوزيع المساعدات الإنسانية الأمريكية «مصائد الموت» التي راح ضحيتها قرابة 1021 شهيدًا حسب إحصاءات مكتب الاعلام الحكومي.[53]

أفاد أمجد الشوا بأن «مؤسسة غزة الإنسانية دورها تخريبي خدمة لأجندات الاحتلال لفرض النزوح والتهجير، وحرمان قطاعات واسعة من أبناء شعبنا من المساعدات لا سيما النساء والأطفال وذوي الإعاقة وكبار السن، وتعمل على تكريس الفوضى في المجتمع الفلسطيني وتدمير منظومة العمل الإنساني، وتعمل على تصاعد معدلات العنف.».

كما أشار باسم أبو جري من مركز الميزان خلال مجموعة النقاش المركّزة إلى «أننا يجب أن نأخذ بعين الاعتبار التشريع الصادر عن الكنيست الإسرائيلي والقاضي بإزاحة الأونروا من المشهد، ومراكز التوزيع التابعة لمؤسسة غزة الإنسانية جاءت لإزاحة الأونروا من المشهد».

كما ساهمت «مؤسسة غزة الإنسانية» في تسييس المساعدات الإنسانية وعسكرتها، وبالاستناد إلى تجارب تاريخية سابقة نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية استخدمت استراتيجيتين، أولاهما

53 وكالة الرأي الفلسطينية، بيان 892.

وضع المساعدات ضمن الأجندة السياسية «القوة الذكية»، وثانيهما استخدام الجيش الذي يقتل المدنيين الأبرياء لتوزيع تلك المساعدات «استراتيجية كسب العقول والقلوب»[54]، كما حدث في أفغانستان، ولا تزال أمريكا وإسرائيل مصرّتان على توظيف هاتين الاستراتيجيتين في حرب الإبادة رغم فشلهما الذريع.

ب. السياق الاقتصادي وتأثيره على المساعدات الإنسانية: شلل اقتصادي مزمن

لقد تعرض الناتج المحلي الإجمالي إلى انكماش حاد وغير مسبوق بنسب فاقت الـ 80%،[55] جراء حرب الإبادة وتدمير معظم مقومات الإنتاج أو تعطيلها، كما ارتفعت معدلات الفقر متعدد الأبعاد والبطالة لمستويات غير مسبوقة، وقد وصف تقرير صادر عن «الأونكتاد» الأوضاع المعيشية في قطاع غزة بأنها في أدنى مستوياتها منذ احتلال قطاع غزة عام 1967.[56]

كما يستمر الحصار الاقتصادي الخانق بالتزامن مع عمليات تجريف كامل مقومات الحياة في قطاع غزة، مما تسبب في انهيار قطاعات اقتصادية كاملة كقطاع الإنشاءات والخدمات المعتمدة على الاستيراد والتصدير، وكذلك تسبب في ندرة وشح المواد الغذائية الأساسية، مما تسبب في ارتفاع الأسعار لمستويات تجاوزت في بعض السلع 3000%، ورافق ذلك زيادة نسب العمولات على السحب النقدي(الكاش).

أفادت فداء الأعرج «إن عدم توفر السيولة أُثرت على برامجنا بشكل كبير، فنحن مثلا في الطوارئ كان أول ردة فعل لنا توسيع البرامج النقدية لأننا لا نستطيع التوزيع والتنقل خاصة في ظل النزوح المستمر، فحتى نحن الموظفين قمنا بالنزوح ونقل مكاتبنا وعملنا بدون مكاتب فترة طويلة فكان أسهل شيء وهو منطقي توسيع البرامج النقدية (النقد الطارئ) وهنا واجهنا عائق وهو عدم توفر السيولة مما عرقل المشروع بشكل كبير»

ج. السياق الاجتماعي في زمن المحو وتأثيره على المساعدات الإنسانية

- بلغ عدد من استشهدوا ووصلوا إلى المستشفيات (ما يزيد على 58.000) إنسان، ويُشكل الأطفال والنساء ما نسبته (60%) منهم، بينما بلغ عدد الأطفال بلا والدين أو أحدهما (42.000) طفل.

54 لقاء أبو عجيب، تقرير آليات ووسائل حماية العمل الإنساني بين النظرية والتطبيق، آب/ أغسطس 2014، ص 9.

55 نصر عبد الكريم، مؤسسة الدراسات الفلسطينية،2024. https://www.palestine-studies.org/ar/node/1655265

56 https://unctad.org/publication/preliminary-assessment-economic-impact-destruction-gaza-and-prospects-economic-recovery

- قتلت قوات الاحتلال (12.400) سيدة، بلغ عدد الأمهات منهن (7950) سيدة، فيما بلغ عدد الأرامل (14.700) اللواتي قُتل أزواجهن.
- تجاوز عدد الجرحى (140.000) جريح، من بينهم (17.000) يحتاجون إلى تأهيل طويل الأمد، وأكثر من (4.700) من حالات البتر نسبة الأطفال منهم تعدت الـ (18%).
- انعكس سوء التغذية بشكل أكثر ضراوة على النساء الحوامل والمرضعات.
- زاد معدل الإجهاض التلقائي بنسبة (300%)، ونسبة الولادات المبكرة (25%)، والأطفال الخُدج تتراوح معدلاتهم بين (60-70%)؛ حيث كانت في الأوضاع العادية لا تتعدى نسبة الـ (30%).[57]

مما لا شك فيه بأن تداعيات هذه اللوحة الإحصائية على الواقع الديموغرافي لسكان قطاع غزة كارثية، ولا سيما على النساء والأطفال، فهذه التحولات القسرية المفروضة على المجتمع الفلسطيني بقطاع غزة وعلى نحو خاص النساء والأطفال هي تحولات هيكلية (بنيوية) ستترك آثارًا عميقة تدوم سنوات طويلة. فالمجتمع الفلسطيني في غزة مجتمع فتي، الآن بدأ الواقع الديموغرافي يتحول تدريجيًا إلى النقيض من ذلك من خلال القتل الممنهج والمتعمد للأطفال بأشكال متعددة (القصف وإطلاق النيران-سوء التغذية والتجويع-الأمراض الفتاكة كالحمى الشوكية ومتلازمة غيلان باريه)، وكذلك قتل النساء بأساليب متعددة، وتراجع معدلات الخصوبة ومعدلات الولادة خلال حرب الإبادة، كلّ ذلك يساهم في قلب الهرم السكاني مستقبلًا وبالتالي تغيير الواقع الديموغرافي قسرًا؛ حيث تتطلب معالجة هذا الواقع تدخلات على مستويات ومديات متنوعة (قصيرة ومتوسطة وطويلة الأمد)، وتتطلب موازنات كبيرة جدًا من أجل معالجة آثارها بعيدة المدى التي تستغرق عقودًا من الزمن، كما تُلقي بآثارها على حجم الاحتياجات الإنسانية ونوعيتها ومدى استدامتها، وهذا يتطلب تظافر كافة الجهود الإنسانية الدولية والأممية والمحلية من أجل وضع خطط استجابة على مستويات ثلاثة، بحيث تحقق الإغاثة والتعافي والتمكن من إعادة الإعمار، مع ضرورة مشاركة النساء وذوي الإعاقة والأطفال عند تصميم خطط الاستجابة بحيث تضمن كرامتهم الإنسانية، وتستجيب لخصوصية كل فئة على حدة، وتضمن الوصول العادل والشفافية ضمن بيئة نزيهة.

57 مركز الميزان، ورقة حقائق» الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في قطاع غزة وانعكاسها على الواقع الديموغرافي للسكان»، تموز/ يوليو 2025.

ثامنًا: حوكمة المساعدات الإنسانية

تشير الحوكمة إلى وجود مجموعة قواعد وآليات تحكم عمليات إدارة المساعدات الإنسانية لضمان وصولها بكفاءة وفعالية ومسؤولية، مستندة لمجموعة من المبادئ، مثل: الشفافية والنزاهة والمساءلة والمصداقية والفاعلية والكفاءة وسيادة القانون وعدالة التوزيع.

وبخصوص الآليات الدولية للرقابة فإن المفوض السامي لحقوق الإنسان من واجباته القيام بـ:

- تعزيز وحماية تمتع الجميع تمتعًا فعليًا بجميع الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وبخاصة الحق في التنمية.
- توفير الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية والمالية في ميدان حقوق الإنسان بناء على طلب من الدولة المعنية والمنظمات الإقليمية.
- تنسيق برامج الأمم المتحدة للتثقيف والإعلام في ميدان حقوق الإنسان.
- أداء دور نشط في إزالة العقبات الراهنة، وفي مقابلة التحديات التي تعترض سبيل الإعمال الكامل لحقوق الإنسان، وفي منع استمرار انتهاكات حقوق الإنسان في أرجاء العالم كافة، على نحو ما هو منصوص عليه في إعلان وبرنامج عمل فيينا.
- إجراء حوار مع الحكومات بغية ضمان احترام جميع حقوق الإنسان.
- تنفيذ المهام التي تسندها إليه الهيئات المختصة في منظومة الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان بغية تحسين تعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها.

وتقع على عاتق المفوض السامي في حالات أخرى مسؤولية توفير توجيه جوهري لعمليات حقوق الإنسان الميدانية المنشأة في إطار عمليات حفظ السلام أو غيرها من بعثات

الأمم المتحدة، مثلما حصل في أنجولا وسيراليون وجمهورية أفريقيا الوسطى وليبيريا.[58] أكد أمجد الشوا بأن لدى المنظمات الدولية أوامر وإجراءات تشغيلية تنص على احترام مبادئ حقوق الإنسان وتحقيق العدالة، ومن ضمن هذه الإجراءات مثلًا مراعاة الأشخاص ذوي الإعاقة بتوفير أخصائي لغة إشارة ورامبات لتسهيل الحركة والوصول إلى مراكز توزيع المساعدات.

كما أكد على ضرورة تعزيز آليات الرقابة المجتمعية من خلال قيام الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان بتدريب طواقم العمل الإنساني على آليات الرقابة الدولية والوطنية، وضرورة أن تكون الرقابة فاعلة بحيث تشمل المعايير التي تتبناها المنظمات الدولية والمحلية لتوزيع المساعدات، وكذلك الإجراءات والأنشطة العملياتية لتقديم المساعدات وتعزيز احترامها مبادئَ حقوق الإنسان وعملها وفق النُهج القائمة على الحقوق.

أكد المشاركون في المجموعة البؤرية الخاصة بمقدمي المساعدات بأنه لم يكن هناك في بداية الحرب تنسيق فاعل بين مختلف مكونات مقدمي المساعدات الإنسانية، لكن بعد ستة أشهر بدأت عمليات تنظيم جهود الإغاثة الإنسانية وترتيبها وتنسيقها، وشكّلت (*clusters*) أداة مهمة في تنسيق تلك الجهود.

كما أفاد مدير مركز «معًا» بقطاع غزة جبر قديح «أن هناك آليات رقابية متعددة نقوم بها وتكون عوامل أساسية أثناء وبعد تنفيذ مشاريعنا، ومنها الرقابة الداخلية التي نضمنها من خلال دائرة الرقابة في المركز والمكونة من عدد كبير من العاملين الذين همهم التأكد من التزام الجميع بمعايير العمل الإنساني أثناء تقديم الخدمة من خلال الزيارات المتواصلة وسؤال المستفيدين وضمان فاعلية صندوق الشكاوى المتاح لأي مستفيد والمعمم رقمه على موقع المركز وكذلك تمريره أثناء تواصل الطاقم الرقابي على الأنشطة، كذلك هناك المدقق الداخلي المفوض من مجلس الإدارة بالتدقيق على كافة أنشطة المركز والتأكد من التزامها بإجراءات العمل في المؤسسة. وهناك أيضًا، دور الشركاء الدوليين والممولين الذين يدفعون بآليات الرقابة لديهم ليضمنوا التزامنا بشروط العمل المتوافق عليه كافة. وأيضًا من المهم ذكر مشاركة المؤسسة في الكثير من قطاعات العمل المختلفة (*clusters*) التي نحن عضو ناشط في مجموعها».[59]

58 إسراء إبراهيم، المركز الديمقراطي العربي، «آليات الرقابة الدولية في مجال حقوق الإنسان: دراسة حالة للوضع في منظمة العمل الدولية»، كانون الثاني/ يناير 2016. https://democraticac.de/?p=26255

59 مرجع سابق.

أكـدت النسـاء متلقيـات المسـاعدة المشـاركات في مجموعـة التّركيـز بـأن هنـاك عـدم عدالـة في توزيـع المسـاعدات، ويشـوب عمليـات التوزيـع الواسـطة والمحسـوبية والزبائنيـة.[60]

أوضـح محمـد مـن مؤسسـة المجـد لتأهيـل المعاقين ضمـن مجموعـة التركيـز الخاصـة بمقدمي المسـاعدات «بـأن هنـاك نـدرة عاليـة جـدًا في الأجهـزة المسـاعدة للأشـخاص ذوي الإعاقـة، فنحـن في الجمعيـة لدينـا *4000* حالـة بـتر للأطفـال، مـا تمكنّـا مـن توفيره فقـط *20* «ووكـر» لعشريـن طفـلًا».

وهـذا يعكـس بشـكل جـلي بـأن حجـم المسـاعدات الإنسـانية أقـل بكثـير مـن احتياجـات سـكان قطـاع غـزة، مـما سـاهم بوجـود ظواهـر الاسـتبعاد والتمييـز والتسـييس التـي طالـت الفئـات الهشـة كالنسـاء والأطفـال وذوي الإعاقـة.

كـما أفـادت «سـعاد» إحـدى المشـاركات في مجموعـة التركيـز الخاصـة بالنسـاء متلقيـات المسـاعدة «لحـد الحـين مـا حـدا تفقـدني لا ببطانيـة ولا حـرام ولا مخـدة ولا حصيرة وأنـا امـرأة أرملـة»

وأكـد العديـد ممـن تمـت مقابلتهـم، وخـلال مجموعـات النقـاش المركـزة، بـأن فئـة النسـاء الأرامـل تعرضـت لحرمـان شـديد مـن المسـاعدات لا سـيما إذا كانـت الأرملـة وحدهـا.

كـما أكـدت فـداء الأعـرج بـأن لا وجـود لآليـات رقابيـة فاعلـة دون تعـاون المؤسسـات المحليـة، والمؤسسـات المحليـة لهـا مسـتويات مثـل (CBOs -NGOs)، وهـم بدورهـم لا يسـتطيعون -مـن دون آليـات مجتمعيـة مثـل اللجـان المحليـة- القيـام بدورهـم.

60 مجموعة مركزة للنساء متلقيات المساعدات الإنسانية، عقدت في جمعية المنال لتطوير المرأة الريفية في دير البلح، بتاريخ 20 تموز/ يوليو 2025.

تاسعًا: النتائج

مـن خـلال تحليـل بيانـات المقابـلات المعمّقـة ومجموعـات النقـاش المركّـزة ومراجعـة التقاريـر ذات العلاقـة توصلنـا إلى الاسـتنتاجات التاليـة:

أ. حجم المساعدات الإنسانية وطبيعتها

- تشـير بيانـات «النـداء العاجـل لـلأرض الفلسـطينية المحتلـة 2025» إلى فجـوة تمويليـة كبـيرة لسـدّ الاحتياجـات، فقـد بلـغ حجـم الاحتياجـات 4.073.058.682 دولارًا أمريكيًـا، بينـما بلـغ حجـم التمويـل 782.450.206 دولارًا أمريكيًـا بنسـبة تغطيـة 19.2%، وهـذه الفجـوة تتصاعـد مـع تصاعـد حالـة التّجويـع الممنهـج منـذ آذار/ مـارس 2025 وحتـى تاريخـه، ولا شـك بـأن النسـاء والأطفـال مـن أكـثر فئـات المجتمـع تـضرّرًا جـراء تلـك الفجـوة في قطاعـات حيويـة كالأمـن الغـذائي والصحـة والحمايـة والمـأوى والميـاه النظيفـة والـصرف الصحـي.

- اسـتهداف الاحتـلال العاملـينَ والفاعلـين في حقـل العمـل الإنسـاني، حيـث بلـغ مجمـوع المسـتَهدَفين (479) عامـلًا، وهـذا يعرقـل وصـول المسـاعدات الآمـن للنسـاء والأطفـال.

- تفـرض سـلطات الاحتـلال الإسرائيـلي قيـودًا مشـددة عـلى إدخـال الإمـدادات الأساسـية إلى القطـاع، بمـا في ذلـك الغـذاء والمـاء والوقـود والأدويـة وحليـب الاطفـال، وتُعيـق بشـكل ممنهـج قوافـل الإغاثـة الإنسـانية وتغلـق المعابـر بشـكل شـبه كامـل، مـا أدى إلى انهيـار النظام الغـذائي والصحـي عـلى نطـاق واسـع، كـما اسـتهدف جيـش الاحتـلال منشـآت مدنيـة ومخـازن أغذيـة، وعاملـين إنسـانيين، ودعـم انتشـار عصابـات النهـب، واسـتهدف مـن يحاولـون حمايـة المسـاعدات الشـحيحة، الأمـر الـذي فاقـم الأزمـة الإنسـانية بصـورة خطـيرة، وقـد انعكـس ذلـك سـلبًا عـلى حيـاة النسـاء والأطفـال.

- هناك العديد من العوائق التي تواجه المساعدات الإنسانية كما فصّلها التقرير سابقًا (معيقات أمنية، معيقات سياسية، معيقات لوجستية، معيقات إدارية/ تنظيمية، معيقات اجتماعية/اقتصادية)، تعرقِل وصول الفئات الأكثر هشاشة -ومنها النساء والأطفال- لحقوقهم في المساعدات الإنسانية كما تنص على ذلك المواثيق والاتفاقات الدولية ذات العلاقة.

ب. مستوى الشراكة والتنسيق بين مختلف الفاعلين في الحقل الإنساني

لم ترقَ مستويات الشراكة والتنسيق بين مختلف الفاعلين في حقل العمل الإنساني إلى مستوى الكارثة الإنسانية المتفاقمة، وهناك مجموعة من العراقيل التي تعترض سُبل التنسيق الفاعل وهي:

- عدم وجود قاعدة بيانات موحَّدة، وتشمل أيضًا عدم وجود قاعدة بيانات محدَّثة للنساء والأطفال.

- عدم وجود سلّة معايير موحَّدة لدى الفاعلين كافة، مما يساهم بتوسيع مساحات اللاعدالة في توزيع المساعدات التي تطال النساء والأطفال وذوي الإعاقة والمرضى وكبار السنّ على نحو خاص.

- إدارة مراكز النزوح والتدخّلات السياسية والأمنية فيها.

- وجود مراكز نزوح عشوائية لا تخضع لرقابة مجتمعية ودولية.

- اعتماد الأونروا و(WFP) منظومةَ المندوبين «المخاتير» كنقاط لتوزيع المساعدات، وهؤلاء بعيدون عن بيئة العمل الإنساني، مما أفسح المجال لظهور حالات من الفساد والزبائنية والمحسوبية وعدم احترام خصوصية النساء والأطفال وذوي الإعاقة وكرامتهم.

- وظّف العديد من المؤسسات أفرادًا جددًا بدل الذين سافروا أو قُتلوا في الحرب وهؤلاء الجدد لم يتقنوا العمل وفق منظومة حقوق الإنسان ومعايير العمل الإنساني لأنهم لم يتلقوا التدريبات الكافية عليها بسبب وضع الطوارئ.

- إصرار بعض الشركاء والممولين على الالتزام بحذافير الإجراءات رغم صعوبة الواقع.

- الصعوبات التي تواجه مقدمي الخدمة كونهم أصبحوا جزءًا من المحتاجين للخدمة نفسها ويعانون معاناة أصحاب الحاجة.

هـ. السياقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية

- تلعب «مؤسسة غزة الإنسانية» دورًا تخريبيًا خدمةً لأجندات الاحتلال المتمثلة بفرض النزوح والتهجير، وحرمان قطاعات واسعة من أبناء شعبنا من المساعدات لا سيما النساء والأطفال وذوي الإعاقة وكبار السن، وتعمل المؤسسة على تكريس الفوضى في المجتمع الفلسطيني وتدمير منظومة العمل الإنساني، وتصاعد معدلات العنف.

- «مؤسسة غزة الإنسانية» بمثابة تصميم استعماري لأسلبة الحق في الحياة والحق في الحصول على مساعدات بطريقة آمنة وكريمة.

- ساهمت «مؤسسة غزة الإنسانية» في تسييس المساعدات الإنسانية وعسكرتها.

- تعرّض الناتج المحلي الإجمالي إلى انكماش حاد وغير مسبوق بنسب فاقت الـ 85%، جراء حرب الإبادة وتعطيل وتدمير معظم مقومات الإنتاج، كما ارتفعت معدلات الفقر متعدد الأبعاد والبطالة لمستويات غير مسبوقة. كما يستمر الحصار الاقتصادي الخانق بالتزامن مع عمليات تجريف كامل مقومات الحياة في قطاع غزة مما تسبب في انهيار قطاعات اقتصادية كاملة كقطاع الإنشاءات والخدمات المعتمدة على الاستيراد والتصدير، وكذلك تسبب في ندرة المواد الغذائية الأساسية وشحّها، وذلك تسبب في ارتفاع الأسعار لمستويات تجاوزت في بعض السلع 3000%، ورافق ذلك زيادة نسب العمولات على السحب النقدي (الكاش) ووصلت لمعدلات 45-50%.

- التداعيات السيسيولوجية للحرب كارثية لا سيما على الفئات الهشة والضعيفة كالنساء والأطفال وذوي الإعاقة وكبار السن وتُلقي بآثارها على حجم الاحتياجات الإنسانية ونوعيتها ومدى استدامتها، وهذا يتطلب تظافر الجهود الإنسانية الدولية والأممية والمحلية كافة من أجل وضع خطط استجابة على مستويات ثلاثة، بحيث تحقق: الإغاثة والتعافي والتمكن من إعادة الإعمار.

- فرَض النزوح المتكرر على النساء والأطفال أعباء مضاعفة وأدوارًا اجتماعية جديدة (تقطيع الأخشاب-تعبئة المياه ضمن طوابير طويلة ومن مسافات بعيدة-الانتظار ساعات طويلة على التكيات) مما أضاف على كواهلهم أثقالًا جديدة إلى جانب أعمال الرعاية التقليدية التي تتولاها النساء.

- تغيير واقع سكان قطاع غزة الديموغرافي، بحيث يُصار إلى قلب الهرم السكاني مستقبلًا

مـن خـلال (قتـل الأطفـال والنسـاء بالتجويـع والقتـل المبـاشر بالأسـلحة المحرمـة دوليًـا وبالأمـراض الفتاكـة، وتراجـع معـدلات الخصوبـة والـولادة لـدى النسـاء).

د. حوكمة المساعدات الإنسانية

- عـدم وجـود اسـتراتيجية وطنيـة موحـدة لإدارة المسـاعدات الإنسـانية تشـارك النسـاء في صياغتهـا.
- غياب المشاركة المحلية في صياغة خطط الاستجابة والتدخلات الإنسانية.
- عدم إشراك النساء والأطفال وذوي الإعاقة في صنع القرار الإنساني الذي يمسّ حياتهم.
- تتبايـن مسـتويات العدالـة في توزيـع المسـاعدات الإنسـانية وفقًـا للجغرافيـا والديموغرافيـا وطبيعـة المؤسسـة مقدمـة المسـاعدة الإنسـانية.
- قصور في عمليات المساءلة والشفافية في ملف المساعدات الإنسانية.
- قصـور في التكويـن المهنـي للعامليـن في حقـل العمـل الإنسـاني في مـا يخـص بنـاء قدراتهـم في إدارة المشـاريع الإغاثيـة.
- سـاهمت ظاهـرة المبادريـن بمفاقمـة الأعبـاء التـي يواجههـا المواطـن الغـزي جـراء رفع الأسـعار بصـورة خياليـة نتيجـة الـشراء مـن السـوق المحـلي، كـما أن بعضهـم امتهـن كرامـة متلقـي المسـاعدة مـن النسـاء والأطفـال بشـكل خـاص أثنـاء تصويرهـم وقـت اسـتلامهم المسـاعدات.
- باءت محاولات تنظيم أسواق السلع والنقد بالفشل كافة.

عاشرًا: التوصيات

أ. حجم المساعدات الإنسانية وطبيعتها

- ضرورة العمل الجمعي على ردم الفجوة التمويلية الخاصة بخطط الاستجابة الإنسانية من خلال وجود استراتيجية وطنية لإدارة المساعدات الإنسانية تستجيب لاحتياجات النساء والأطفال ومختلف الفئات وتتكامل مع الاستراتيجية الوطنية للتنمية.

- ضرورة حماية العاملين في الحقل الإنساني، حيث تنص المواد من 55 – 62 من اتفاقية جنيف الرابعة على حماية أفراد الإغاثة الإنسانية خلال تأديتهم المهمات التي تقع على عاتقهم، وبالتالي يُحظر على جميع أطراف النزاع القيام بأي عمل يهدد حياة أي من أولئك الذين يقدّمون الخدمات الإنسانية أو سلامتهم.

- ممارسة الضغط على الاحتلال لإجباره على إعمال مبادئ القانون الدولي الإنساني، من خلال إصدار نداءات وبيانات كبيان الـ 25 دولة (من بينها دول أوروبية) التي طالبت الاحتلال بوقف الحرب وفتح المعابر لتدفق المساعدات، وعدم استخدام التجويع كآلية من آليات حرب الإبادة.

- إعمال القرارات الدولية الهادفة لحماية الأطفال كقرار (رقم 1612) عام 2005 الذي يعالج ستة انتهاكات جسيمة ترتكب ضد الأطفال في حالات النزاع المسلح، وهي:[61]

  أ. قتل الأطفال أو تشويههم.

  ب. تجنيد الأطفال أو استخدامهم جنودًا.

  ت. الاغتصاب وغيره من الانتهاكات الجنسية الخطيرة التي يتعرض لها الأطفال.

61 مركز الميزان، النساء والأطفال في القانون الدولي الإنساني، سلسلة القانون الدولي الإنساني رقم (7)، 2008.

ث. اختطاف الأطفال.

ج. مهاجمة المدارس أو المستشفيات.

ح. قطع سبيل المساعدات الإنسانية عن الأطفال.

- إعمال القرارات الدولية الهادفة لحماية النساء، حيث تنص كلّ من (المادة 12) من اتفاقية جنيف الأولى و (المادة 14) من اتفاقية جنيف الثالثة على أن «تُعامل النساء بكل الاعتبار الخاص الواجب إزاء جنسهن». وجاء في الفقرة الثانية للمادة (27) من اتفاقية جنيف الرابعة «يجب حماية النساء بصفة خاصة ضد أي اعتداء على شرفهن، ولاسيما ضد الاغتصاب، والإكراه على الدعارة وأي هتك لحرمتهن». كما ورد وجوب توفير حماية خاصة للنساء في البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف، حيث نص على وجوب أن تكون النساء موضع احترام خاص وأن يتمتعن بالحماية ولاسيما ضد الاغتصاب والإكراه على الدعارة وضد أي صورة من صور خدش الحياء.[62]

ب. مستوى الشراكة والتنسيق بين مختلف الفاعلين في الحقل الإنساني

- إنشاء مجموعة عمل خاصة بالبيانات بين الأطراف الأساسية في تقديم المساعدات الإنسانية (الأونروا، (WFP)، وزارة التنمية الاجتماعية، شبكة المنظمات الأهلية، شبكة المنظمات الدولية).

- تفعيل دور هيئات تنسيق مساعدات المانحين من خلال:

  - تفعيل وتعزيز عمل لجنة الاتصال المخصصة (AHLC) للتنسيق بشكل أفضل بين قطاعات الدعم المستهدف لتعزيز قدرات المؤسسات الفلسطينية وتمكينها من إدارة تدفقات المساعدات.

  - تعزيز عمل سكرتارية تنسيق المساعدات المحلية (LACS) من خلال تبني نهج لا مركزي في صناعة القرار الإنساني، بحيث يستجيب لحجم الكارثة الإنسانية في قطاع غزة.

  - تعزيز دور مجموعات العمل العنقودية (*clusters*) لما تشكّله من أداة ومنصة تنسيقية ضرورية.

  - تفعيل منصة اللوجستيك التي استحدثت في الحرب وتوسيع دائرة مستخدميها من مقدمي المساعدات الذين لا قدرة لديهم على الشراء من الخارج.

62 مرجع سابق.

- توحيد قاعدة البيانات بين مختلف الفاعلين في الحقل الإنساني بحيث تكون مرتبطة بالسجل المدني الاجتماعي.

- توحيد سلة المعايير لدى الفاعلين في مجال العمل الإنساني كافة.

- تكثيف عمليات التدريب وبناء القدرات وفتح مسار التكوين المهني الإنساني في مجال العمل الإنساني لكافة الفاعلين في هذا الحقل من خلال تصميم الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان والمنظمات الحقوقية الفاعلة برامج رفع قدرات للمؤسسات والعاملين والمبادرين وتنفيذها بغرض تعزيز النُهج القائم على الحقوق وتعزيز منظومة حقوق الإنسان ومبادئ العمل الإنساني.

- أوصت مجموعة من المشاركين في المقابلات ومجموعات النقاش المركَّزة بضرورة توسيع هامش الصلاحيات المحددة للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان بحيث يكون لها دور رقابي على الفاعلين في إدارة المساعدات الإنسانية وتقديمها.

- ضرورة وضع استراتيجية وطنية لإدارة مراكز الإيواء، بما يشمل التخلّص التدريجي من مراكز الإيواء العشوائية ودمقرطة إدارات هذه المراكز لتصبح أكثر فاعلية وكفاءة وتمثيلًا لقاطنيها مع ضرورة إشراك النساء والأطفال في مراكز صنع القرار الإنساني بهذه المراكز وبالتعاون والتنسيق بين مختلف الأطراف (بلديات-هيئات حكم محلي- منظمات أهلية- منظمات دولية- وكالات الأمم المتحدة-وزارة الإسكان...الخ).

- العمل على إنهاء ظاهرة المندوبين «المخاتير»، واستبدالهم بمتطوعين شباب من خريجي الجامعات وخريجاتها وغيرهم يعملون مع المنظمات مقدمة المساعدات الإنسانية بمقابل مناسب.

- تعزيز دور مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة كونه يقود الجهود الإنسانية المبذولة، ويعمل على توجيه نداءات من أجل تغطية الفجوة التمويلية في خطط الاستجابة الإنسانية للعام 2025.

- تعزيز دور مفوضية حقوق الإنسان في الرقابة على المساعدات الإنسانية وضمان الالتزام بمبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة والعدالة.

ج. السياقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية

- تنظيم ظاهرة المبادرين ومأسستها لتجنب الوقوع في مستنقع الفساد، وعدم المشاركة بإثقال كاهل المواطن من خلال الشراء من السوق المحلي بأسعار خيالية مما يساهم برفع أسعار السلع بشكل عام، كما يجب منع تصوير النساء والأطفال أثناء استلام المساعدات بشكل ينتهك حقوقهم الإنسانية.

- محاولة ضبط عمليات احتكار القلة بالسوق المحلي من خلال التعاون الحثيث بين الغرفة التجارية وسلطة النقد وشبكة المنظمات الأهلية ووكالات الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية خاصة التي تقدم مساعدات نقدية متعددة الأغراض ولا سيما الموجهة للنساء.

- ضرورة تظافر الجهود الإنسانية لمختلف الفاعلين من أجل تقديم مساعدات للأطفال والنساء وذوي الإعاقة تراعي خصوصيتهم وتصون كرامتهم وتلبي احتياجاتهم المتجددة والمتغيرة حسب الفئة العمرية وجغرافيا النزوح.

- العمل على إجراء مسح شامل لقطاع غزة يشمل خرائط النزوح المتحركة ومناطق الإخلاءات المتكررة، ومناطق وجود النازحين سواء في مراكز إيواء أو عند أقارب أو مستأجري شقق أو مخازن... إلخ، بالتزامن مع مسح للمرافق الحيوية وذلك بالتعاون بين الجهاز المركزي للإحصاء والبلديات والمنظمات الدولية والأممية ومنظمات المجتمع المدني، بهدف رسم خارطة شاملة لحركة السكان -لا سيما النساء والأطفال- واحتياجاتهم، وكذلك رصد الموارد المحدودة من أجل العمل على تحقيق العدالة في تخصيص الموارد وتقديم المساعدات الإنسانية.

- العمل على إنهاء دور «مؤسسة غزة الإنسانية» ووظيفتها، بالتعاون مع منظمات ووكالات الأمم المتحدة التي ترفض التعاطي معها لانتهاكاتها حقوقَ الإنسان ومعايير العمل الإنساني.

- وضع استراتيجية وطنية لمواجهة التحديات الديموغرافية التي يهدف الاحتلال من ورائها عمدًا لتشويه الهرم السكاني.

د. حوكمة المساعدات الإنسانية

- المساءلة والشفافية كشرط للعمل:

ضرورة وجود آليات واضحة للمساءلة أمام السكان خاصة النساء والأطفال، ومنصات شفافة لرصد الأداء وتقييم الأثر، تضمن عدم تغليب المصالح الفئوية، والمحسوبية والزبائنية.

- تعزيـز آليـات المشـاركة المجتمعيـة لتسريـع الاسـتجابة وفـق أولويـات الاحتيـاج مـع ضرورة دمـج النسـاء والأطفـال والفئـات الهشـة.

- يتطلـب التوزيـع العـادل للتدخـلات وسـد الفجـوات الحرجـة، تعزيـز أدوات المشـاركة المجتمعيـة، بمـا في ذلـك عمليـات التغذيـة الراجعـة، واللجـان المجتمعيـة، وآليـات رصـد يقودهـا المجتمـع نفسـه، وتحـوِّل المجتمعـات المتـضررة إلى شريـك مبـاشر في جهـود الاسـتجابة الإنسـانية.

- الاستجابة المبنية على بيانات دقيقة:

كل تدخـل يجـب أن يسـتند إلى معطيـات ميدانيـة حقيقيـة ومحدّثـة باسـتمرار، تشـمل الخرائـط السـكانية، وحـالات النـزوح، لضـمان توجيـه المـوارد إلى حيـث الحاجـة الفعليـة.

- إنشـاء إطـار حوكمـة متعـدد الأطـراف (أممـي -دولي-محـلي)، يكـون بمثابـة إطـار تنسـيقي أوسـع وأشـمل مـن (clusters) بحيـث يضـم جهـات حكوميـة ومنظـمات دوليـة ووكالات أمميـة ومنظـمات أهليـة، شريطـة ألا يكـون بديـلًا عـن الأطـر والهيـاكل القائمـة.

المراجع

1. **"**What are Humanitarian Principles?" OCHA, OCHA on Message: Humanitarian Principles (June 2012), accessed on 212020/1/, at: https://bit.ly/2WFfYEQ.
2. Denise Plattner, "ICRC Neutrality and Neutrality in Humanitarian Assistance", *International Review of the Red Cross Archive*, vol. 3 6, no. 311 (April 1996), pp. 161180-.

   for Developing Grounded Theory, Thousand Oaks, CA: Sage Publications, 1990
3. http://www.icrc.org/. See also the Code of Conduct for The International Red Cross and Red Crescent Movement and Nongovernmental Organizations in Disaster Relief (1994): http://www.ifrc.org/en/publications-and-reports/code-of-conduct/ [accessed 17 April 2014]
4. https://ar.guide-humanitarian-law.org/content/article/5/mbdy-nsnyw
5. https://docs.un.org/ar/A/57150/
6. https://ennhri.org/about-nhris/human-rights-based-approach
7. https://fts.unocha.org/plans/1273/clusters
8. https://ihl-databases.icrc.org/en/ihl-treaties/api-1977/article-54
9. https://ihl-databases.icrc.org/en/ihl-treaties/apii-1977/article-14
10. https://unctad.org/publication/preliminary-assessment-economic-impact-destruction-gaza-and-prospects-economic-recovery
11. https://www.ichr.ps/public/page/124914
12. https://www.ochaopt.org/ar/content/humanitarian-situation-update-302-gaza-strip
13. https://www.ochaopt.org/ar/content/humanitarian-situation-update-300-gaza-strip
14. https://www.palestinercs.org/ar
15. https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=5964
16. https://www.pcbs.gov.ps/site/lang__ar/1405/Default.aspx

17. https://www.rescue.org/article/why-international-humanitarian-law-important

18. Strauss, A. and Corbin, J., Basics of Qualitative Research: Techniques and Procedures

19. إسراء إبراهيم، المركز الديمقراطي العربي، «آليات الرقابة الدولية في مجال حقوق الإنسان: دراسة حالة للوضع في منظمة العمل الدولية»، كانون الثاني/ يناير 2016. https://democraticac.de/?p=26255

20. الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد، الطبعة الرابعة، 2016.

21. تقرير الأونروا 171، حول الأزمة الإنسانية في قطاع غزة، شوهد بتاريخ 17 تموز/ يوليو 2025.

22. الزايغ، رامي، (اقتصاد المساعدات الإنسانية في غزة)، مرصد السياسات الاقتصادية والاجتماعية، أيار/ مايو، 2025.

23. علا عوض، رئيسة الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيانات صحافية، عشية يوم المرأة العالمي « لأجل جميع النساء والفتيات: الحقوق، والمساواة، والتمكين»، 6 آذار/ مارس2025.

https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=5937.

24. علا عوض، رئيسة الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، عشية يوم الطفل الفلسطيني «أوضاع أطفال فلسطين»، 3نيسان/ إبريل 2025.

25. فينك روزباك، العمل الإنساني في النزاعات المسلحة: الفرص والعقبات مجلة الطب وبقاء العالمية، المجلد ١، العدد ٤، كانون الأول/ ديسمبر، 1994.

26. كاظم، علي. ماضي، قاسم. (2016). المساعدات الإنسانية دراسة في ضوء القانون الإنساني الدولي. مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، (3).

27. الكحلوت، غسان، « انحسار الفضاء الإنساني في غزة تحت الحصار»، مجلة سياسات عربية، العدد45، تموز/ يوليو 2020.

28. لقاء أبو عجيب، تقرير آليات ووسائل حماية العمل الإنساني بين النظرية والتطبيق، آب/ أغسطس 2014.

29. مادلين الحلبي «نساء غزة خلال الإبادة»، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، https://www.studies-palestine.org/ar/node/1655116

30. المبادئ التوجيهية المتعلقة باستخدام الأصول الدفاعية العسكرية والمدنية لدعم الأنظمة الإنسانية للأمم المتحدة في حالات الطوارئ المعقدة (اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات) آذار/ مارس، 2003.

31. مجموعة مركزة للنساء متلقيات المساعدات الإنسانية، عقدت في جمعية المنال لتطوير المرأة الريفية في دير البلح، بتاريخ 20 يوليو/ تموز 2025.

32. مجموعة مركزة لمقدمي المساعدات الإنسانية، عقدت في شبكة المنظمات الأهلية- دير البلح، بتاريخ 22 يوليو/ تموز 2025.

33. المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، بيان صحافي:» أطفال قطاع غزة في مواجهة حرب الإبادة الجماعية: واقع مأساوي في يوم الطفل العالمي، 20 تشرين الثاني/ نوفمبر، 2024.

34. المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ورقة حقائق «سياسة التجويع الإسرائيلية في ظل الإبادة الجماعية: كيف تتأثر النساء والفتيات في شمال غزة؟»، آب/ أغسطس، 2024.

35. مركز الميزان، النساء والأطفال في القانون الدولي الإنساني، سلسلة القانون الدولي الإنساني رقم (7)، 2008.
36. مركز الميزان، ورقة حقائق «الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في قطاع غزة وانعكاسها على الواقع الديموغرافي للسكان»، تموز/ يوليو 2025.
37. مقابلة مع أ. أمجد الشوا، مدير شبكة المنظمات الأهلية بقطاع غزة، بتاريخ 15 تموز/ يوليو 2025.
38. مقابلة مع أ. جبر قديح، مدير مركز العمل التنموي «معًا» في قطاع غزة، بتاريخ 20 تموز/ يوليو 2025.
39. مقابلة مع أ. فداء الأعرج مستشارة برنامج الجندر في مؤسسة اوكسفام، بتاريخ 15 تموز/ يوليو 2025.
40. مقابلة مع د. إيهاب أبو زيد، وعطاف الحمران، بتاريخ 14تموز/ يوليو 2025.
41. مقابلة معمقة مع أ. رنا صقر من مؤسسة مجتمعات عالمية، بتاريخ 20 تموز/يوليو 2025.
42. مقابلة معمقة مع د. ناهض حماد، استشاري لدى العديد من المؤسسات، عقدت بتاريخ 20 تموز/يوليو 2025.
43. نصر عبد الكريم، مؤسسة الدراسات الفلسطينية،2024. https://www.studies-palestine.org/node/ar/1655265
44. وكالة الرأي الفلسطينية، بيان 892.

الملاحق

الملحق (رقم 1)

الأسئلة التي تم توجيهها خلال المقابلات المعمقة ومجموعات النقاش المركَّزة:

المحور الأول: طبيعة المساعدات المقدمة للنساء والأطفال وحجمها ومقدموها ومدى التزامهم بمعايير العمل الإنساني والنهج القائم على حقوق الإنسان:

1. ما هو حجم ونوع المساعدات المقدمة للنساء والأطفال خلال الحرب؟
2. من هي الجهات المقدمة لهذه المساعدات (محلية، دولية، أممية، حكومية)، وما مدى التزامها بمعايير العمل الإنساني وحقوق الإنسان؟

الجهة المقدمة للمساعدة	نوع المساعدة	الفئة المستهدفة	حجم المساعدة	مدى الالتزام بمعايير العمل الإنساني وحقوق الإنسان

أسئلة مساعدة:

- هل يمكنك أن تخبرنا عن منظمتك ودورها الإنساني في فلسطين منذ عام 2023؟ (توسّع: البرامج المحددة، الفئات المستهدفة، الجغرافيا، دور التنسيق).
- ما أبرز الاحتياجات الإنسانية التي لاحظتها في المناطق التي تعمل بها؟
- خلال الحرب، كيف تغيّرت الحالة الإنسانية من حيث احتياجات المجتمع أو عمليات المساعدات أو التحديات؟

- مـن هـم أبـرز الفاعلـين الإنسـانيين النشـطين في السـياق الـذي تعمـل فيـه منـذ عـام 2023 وحتـى يونيـو/ حزيـران 2025؟
- في ظـل غيـاب دور المؤسسـات الرسـمية (الـوزارات والهيئـات) في متابعـة ملـف المسـاعدات الإنسـانية ارتباطًـا بالعديـد مـن العوامـل، هـل مـن المجـدي إسـناد هـذا الـدور الرقـابي للهيئـة المسـتقلة لحقـوق الإنسـان؟ بحيـث تتمكـن مـن الرقابـة عـلى أداء المنظـمات مقدمـة المسـاعدات الدوليـة والمحليـة والأمميـة وتقييـم مـدى التزامهـا بمعايـير العمـل الإنسـاني وحقـوق الإنسـان؟ كيـف تـرى ذلـك وكيـف ممكـن الوصـول إلى ذلـك بتقديركـم؟

المحور الثاني: مستوى الشراكة والتنسيق بين مقدمي المساعدات الدوليين والمحليين

3. مدى الشراكة والتنسيق بين الجهات التي تقدم المساعدات؟
4. مـدى معرفـة واطـلاع الجهـات مقدمـة المسـاعدات، التزاماتهـا بموجـب حقـوق الإنسـان ومعايـير العمـل الإنسـاني؟
5. ما هي آليات التنسيق لدخول المساعدات لقطاع غزة (دورة حياة المساعدات)؟

أسئلة مساعدة:

- كيف يشارك الفاعلون المحليون في التنسيق وصنع القرار الإنساني؟
- هل الشراكات بين المحليين والدوليين عادلة؟ يرجى التوضيح.
- مـا هـي الآليـات المتبعـة في التنسـيق بـين الـشركاء الدوليـين والمحليـين؟ وهـل هـي واضحـة للعاملـين في مجـال العمـل الإنسـاني؟
- مـا هـي دورة حيـاة المسـاعدات الإنسـانية منـذ الانطـلاق مـن البلـد مقـدم المسـاعدة وحتـى تصـل النسـاء والأطفـال؟
- ما هي أبرز التحديات والعوائق التي تعترض تلك العمليات؟ وكيف ممكن التغلب عليها؟

المحور الثالث: السياق السياسي والاقتصادي والاجتماعي ومدى تأثيره على إدارة المساعدات

6. الوضع الاقتصادي العام وأثره على إدارة ملف المساعدات؟

أسئلة مساعدة:

- ما هي أبرز القضايا الإنسانية في قطاعك/ منطقتك؟
- كيف تغيّرت احتياجات المتضررين منذ تشرين الأول/ أكتوبر 2023 وحتى حزيران/ يونيو 2025؟
- كيف أثر الوضع الاقتصادي على إدارة المساعدات؟
- كيف أثر الوضع السياسي على إدارة المساعدات؟
- كيف أثر الوضع الاجتماعي على إدارة المساعدات؟
- ما هو دور المؤسسة الرسمية في المتابعة كوزارة التنمية الاجتماعية والداخلية؟
- ما هي أبرز التحديات الأمنية واللوجستية والسياسية والتنظيمية الإدارية والاجتماعية التي تواجه إدارة المساعدات؟

التحديات الأمنية	
التحديات السياسية	
التحديات اللوجستية	
التحديات التنظيمية والإدارية	
التحديات الاجتماعية	

المحور الرابع: مدى عدالة توزيع المساعدات والعوائق التي تحرم أصحاب الحق من الوصول إلى حقهم

7. هل وُجدت أنماط من التمييز أو الاستبعاد أو التسييس في توزيع المساعدات؟

8. ما هي آليات الرقابة والمساءلة المتبعة لضمان توزيع المساعدات بشكل عادل ويضمن الخصوصية؟

أسئلة مساعدة:

- ما هي آليات الرقابة المحلية والدولية: تقييم مدى فعالية الرقابة وآليات التظلم وتقديم الشكاوى في ضمان توزيع المساعدات بشكل عادل؟
- هل تصل المساعدات الإنسانية لمن هم في أمس الحاجة؟
- هل ترى أن التدخلات كانت في الوقت المناسب وذات صلة وفعالة؟
- ما القيود التي تواجهونها في الوصول (تصاريح، حدود، تنسيق)؟
- هل تم احترام المبادئ الإنسانية (مثل الحياد وعدم التحيّز والمشاركة والإنسانية)؟
- هل تتم استشارة المجتمعات أو إعلامها بشأن قرارات المساعدات؟
- هل توجد آليات للشكاوى والتغذية الراجعة، وهل يمكن الوصول إليها؟
- هل يحصل الأشخاص الأكثر ضعفًا في مجتمعكم على المساعدة؟
- هل هناك فئات يتم تجاهلها بشكل متكرر؟
- هل يعاملكم مقدمو المساعدات باحترام؟
- هل تمت استشارتكم أو سؤالكم عن رأيكم؟
- ما هو دور المؤسسات الحقوقية ومنظمات المجتمع المدني في رصد الانتهاكات وتلقي الشكاوى ومتابعتها؟ أمثلة؟ (شبكة سند والأرقام المجانية)
- كيف تراقب الجهات الأمنية المساعدات ومدى تأثير ذلك على المساواة في توزيع تلك المساعدات؟

المحور الخامس: تجارب من الميدان:

9. ما هي تجارب النساء والأطفال أنفسهم في تلقي المساعدات؟

أسئلة مساعدة:

- تجارب دولية وإقليمية
- الأشخاص ذوو الإعاقة

أسئلة مساعدة:

- هل تلبّي المنظمات الإنسانية احتياجاتكم الخاصة؟ كيف؟
- هل توجد خدمات لا يمكنكم الوصول إليها جسديًا أو اجتماعيًا؟
- هل تم تمثيلكم في قرارات تقديم المساعدات؟
- هل يمكنكم الوصول إلى آليات الشكاوى (مثلًا في حالة صعوبة الحركة أو الإبصار)؟

المحور السادس: «مؤسسة غزة الإنسانية»:

- هل سمعتم عن «مؤسسة غزة الإنسانية»؟ ماذا تعرفون عنها وعن دورها في تقديم المساعدات وإلى أي حد تحافظ على معايير العمل الإنساني؟
- كيف تقيمون دورها ارتباطًا بمعايير العمل الإنساني وحقوق الإنسان؟
- هل تحافظ على كرامة المستفيدين؟ كيف؟
- كيف تقوم بالإعلام عن أنشطتها؟ هل يتخلل ذلك الشفافية والنزاهة؟ كيف؟
- لماذا برأيكم ترفض المنظمات الأممية التعاون معها؟
- هل تحقق العدالة في توزيع المساعدات؟ كيف؟ مع ضرب أمثلة؟
- هل تتوقعون استمرار دورها في ظل موجة الانتقادات التي تتعرض لها؟

المحور السابع: الدروس المستفادة والتوصيات

10. ما التوصيات اللازمة لضمان عدالة التوزيع وحماية الفئات الهشة؟

أسئلة مساعدة:

- ما الممارسات الجيدة أو الدروس المستفادة؟
- إذا كان بإمكانك تغيير شيء واحد لتحسين العمل الإنساني في فلسطين، فما هو؟

الملحق (رقم 2)

قائمة أسماء من تمت مقابلتهم

#	الاسم	المؤسسة
-1	أ. أمجد الشوا	شبكة المنظمات الأهلية-غزة
-2	أ. جبر قديح	مركز العمل التنموي "معًا"
-3	أ. رنا صقر	مؤسسة مجتمعات عالمية
-4	أ. فداء الأعرج	مؤسسة أوكسفام
-5	د. إيهاب أبو زيد	الفارس الشهم
-6	أ. عطاف الحمران	الفارس الشهم
-7	د. ناهض حماد	استشاري في بناء قدرات المؤسسات